

**قضايا المرأة وحقوقها..
كما يراها الشباب
السعودي**



المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة الدراسة	3

قضايا المرأة وحقوقها.. كما يراها الشباب السعودي

الباب الأول حقوق المرأة ومعاملة الرجل السعودي لها

الفصل الأول: مدى حصول المرأة على حقوقها	5
الفصل الثاني: مدى الاهتمام بحقوق المرأة	14
الفصل الثالث: معاملة الرجل السعودي للمرأة	22

الباب الثاني التحديات التي تواجه المرأة كما يراها الشباب من الجنسين

الفصل الأول: مشكلات تأخر سن الزواج	32
الفصل الثاني: الأنشطة الترفيهية للمرأة	40
الفصل الثالث: زيادة فرص عمل المرأة	48



مقدمة الدراسة

جاءت هذه الدراسة للكشف عن مستوى تفاعل الشباب السعودي مع قضايا المرأة ومدى إدراكهم لحقوقها، ومدى تأثرهم بالدعوات التي تنادي بإعطائها مزيداً من الحقوق، وإتاحة فرص أكبر لها للمشاركة في المجتمع. إذ يتعرض الباب الأول في فصوله الثلاثة إلى رأي الشباب السعودي (ذكوراً وإناثاً) في مدى حصول المرأة السعودية على حقوقها، وإلى ضرورة اهتمام المجتمع بحقوقها، وإلى أسلوب معاملة الرجل السعودي لها. أما الباب الثاني فقد جاء في ثلاثة فصول تعرضت لبعض التحديات التي تواجهها المرأة السعودية، مثل مشكلات تأخر سن الزواج، وتوفير الأنشطة الترفيهية لها، وزيادة فرص عملها الخ...



الباب الأول

حقوق المرأة ومعاملة الرجل السعودي لها

الفصل الأول

مدى حصول المرأة على حقوقها

الفصل الثاني

مدى الاهتمام بحقوق المرأة

الفصل الثالث

معاملة الرجل السعودي للمرأة



الفصل الأول

مدى حصول المرأة على حقوقها

تمهيد:

تم توجيه سؤال لأفراد العينة لمعرفة آرائهم حول وضع المرأة السعودية ولاسيما من حيث حصولها على حقوقها مقارنة بغيرها من النساء في العالم، ومعرفة ما إذا كان الشباب يرونها «أحسن من غيرها»، أو «مثل غيرها»، أو «أقل من غيرها»، والهدف من السؤال هو معرفة تقويم الشباب لأوضاع المرأة الحالية، وكذلك محاولة استشراف ما يمكن أن يحمله المستقبل من انفتاح أو انغلاق في موضوع المرأة. والجدول من (1-1 إلى 6-1) تعرض النتائج التي تم التوصل إليها.

مدى حصول المرأة على حقوقها حسب الجنس

يوضح الجدول رقم (1-1) أن 29.2% من الإناث، مقابل 19.5% من الذكور، يرون أن المرأة السعودية «أقل من غيرها»، مع ملاحظة ارتفاع نسبة من قال ذلك من الإناث مقارنة بالذكور، وهي نسبة لافتة تشكّل حوالي ثلث الإناث، وهي النسبة التي يصعب تجاهلها في مجتمع يوصف بأنه محافظ، كالمجتمع السعودي. أما الذين قالوا إن المرأة السعودية «أحسن من غيرها»، فقد بلغت نسبتهم 49.0% عند الذكور، و 44.0% من الإناث، ثم أشار 30.7% من الذكور، و 26.2% من الإناث، أن المرأة السعودية «مثل غيرها»، وقد كانت الإجابات متوقعة؛ خاصة في القول إن المرأة السعودية «أحسن من غيرها»، بسبب توجه أفراد العينة المحافظ؛ وخاصة الذكور.

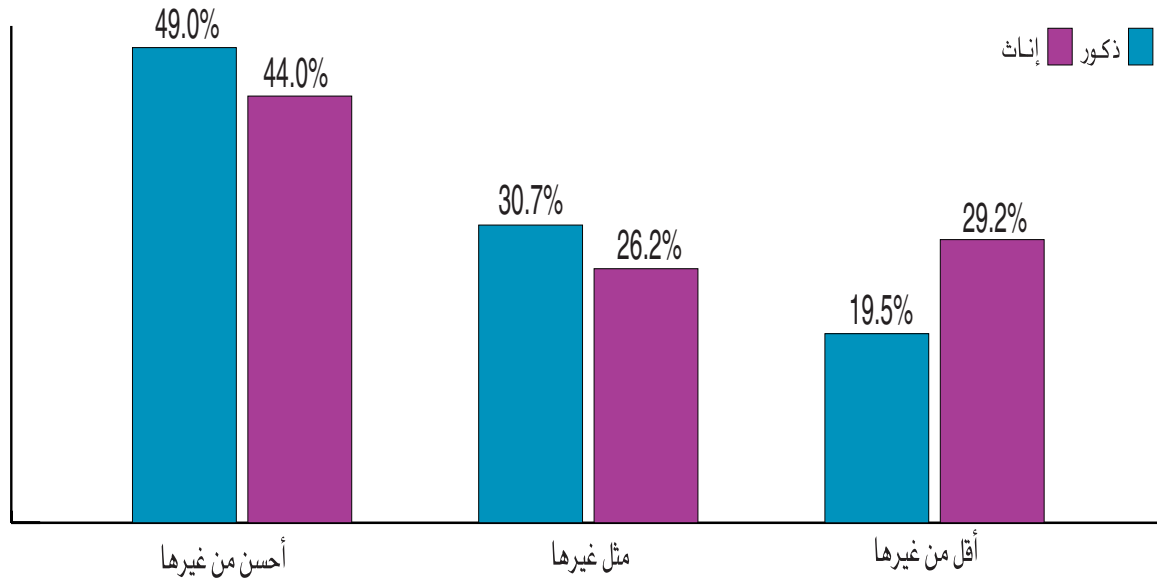
ويشير الجدول إجمالاً أن حوالي ثلث عينة الإناث وهن صاحبات القضية عبرن بالقول: إن المرأة السعودية «أقل من غيرها»، وذلك بنسبة بلغت 29.2%، مما يعد مؤشراً إلى امتعاضهن تجاه وضع المرأة، إلا أن نسبة الذكور التي تشير إلى أن المرأة «أحسن من غيرها» ترتفع، مما يعطي مؤشراً على أن المجتمع السعودي «ذكوري»، وأن الذكور يرون للمرأة ما لاتراه لنفسها، وهي نتيجة متوقعة مع أهمية التأكيد أن المجتمع السعودي محافظ، ويزداد تحفظه عندما يتعلق الأمر بقضايا المرأة.

جدول رقم (1-1) مدى حصول المرأة على حقوقها حسب الجنس

الجنس	ذكور		إناث		المجموع	
	تكرار	نسبة %	تكرار	نسبة %	تكرار	نسبة %
أحسن من غيرها	771	49.0	693	44.0	1464	46.5
مثل غيرها	483	30.7	412	26.2	895	28.4
أقل من غيرها	307	19.5	460	29.2	767	24.3
غير مبين	14	0.9	10	0.6	24	0.8
المجموع	1575	100%	1575	100%	3150	100%



شكل رقم (1-1) مدى حصول المرأة على حقوقها حسب الجنس



مدى حصول المرأة على حقوقها حسب العمر

يوضح الجدول رقم (2-1) أن 49.6% من الفئة العمرية 20-24 سنة، يرون أن وضع المرأة السعودية «أحسن من غيرها» من حيث حصولها على حقوقها، يليهم الفئة 25-29 سنة 46%، ثم الفئة العمرية الأصغر 15-19 سنة 43.8%، وهذه النتائج تتفق مع طبيعة المجتمع السعودي المحافظ، كما يرى 30.5% من الفئة العمرية الأكبر 25-29 سنة، أن المرأة السعودية «مثل غيرها»، ويليهما الفئة 15-19 سنة 28.5%، ثم الفئة الوسطى 20-24 سنة 26.3%. من جانب آخر، اتضح أن 26.7% من الفئة العمرية 15-19 سنة يرون أن المرأة السعودية «أقل من غيرها» فيما يتعلق بحصولها على حقوقها. وهم الأعلى نسبة في هذا التصنيف مقارنة بالفئتين الأخريين. وهذا يعني: أن الأجيال الأصغر سناً أقل محافظة، وبالتالي فلهم في وضع المرأة رأي آخر.

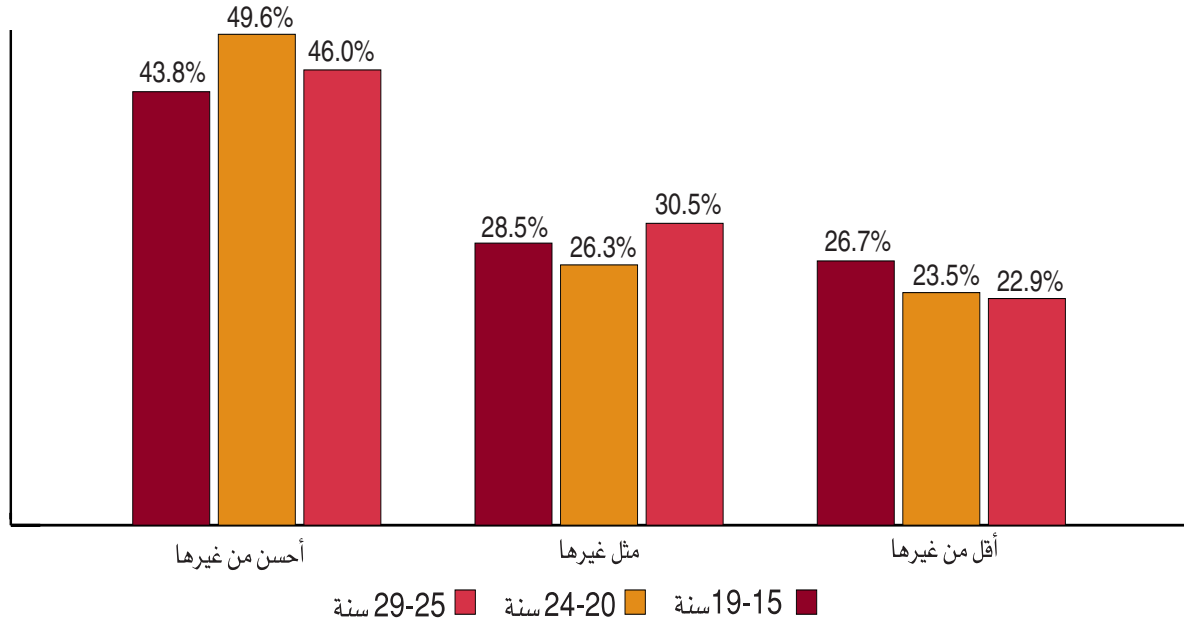
ويشير الجدول إجمالاً إلى أنه يوجد تباين بسيط بين الفئات العمرية للعينة فيما يتعلق بتقييم وضع المرأة السعودية من حيث حصولها على حقوقها، حيث يتضح من الجدول أن الفئة العمرية 25-29 سنة أكثر الفئات العمرية ميلاً للقول بأن وضع المرأة لا يختلف عن غيرها في المجتمعات الأخرى، في حين تميل الفئة الوسطى 20-24 سنة من أكثر الفئات العمرية الأخرى للقول بأنها «أحسن من غيرها»، أما الفئة العمرية الأصغر 15-19 سنة؛ فكانوا الأكثر إدراكاً لمعاناة المرأة، فهم الأقل نسبة بالقول إنها «أحسن من غيرها»، وهم أيضاً الأعلى نسبة في القول بأنها «أقل من غيرها». ومن الواضح أن الموقف من المرأة مرتبط بحد كبير بمستوى المحافظة التي تميز المجتمع السعودي بشكل عام، ويلاحظ ارتفاع مستوى المحافظة عند الأكبر سناً وانخفاضها عند الفئات الأصغر، الأمر الذي انعكس على آرائهم نحو وضع المرأة.



جدول رقم (2-1) مدى حصول المرأة على حقوقها حسب العمر

العمر	19-15		24-20		29-25		المجموع	
	نسبة %	تكرار	نسبة %	تكرار	نسبة %	تكرار	نسبة %	تكرار
أحسن من غيرها	43.8	460	49.6	521	46.0	483	46.5	1464
مثل غيرها	28.5	299	26.3	276	30.5	320	28.4	895
أقل من غيرها	26.7	280	23.5	247	22.9	240	24.3	767
غير مبين	1.0	11	0.6	6	0.7	7	0.8	24
المجموع	100%	1050	100%	1050	100%	1050	100%	3150

شكل رقم (2-7) مدى حصول المرأة على حقوقها حسب العمر



مدى حصول المرأة على حقوقها حسب الحالة الاجتماعية

يوضح الجدول رقم (3-1) أنه يوجد فارق ضئيل بين المتزوجين وغير المتزوجين فيما يتعلق بأرائهم حول وضع المرأة السعودية من حيث حصولها على حقوقها، فقد تبين أن 47.4% من غير المتزوجين يرون بأنها «أحسن من غيرها»، في حين أن نسبة 43.8% من المتزوجين يرون ذلك. كما تبين أن 32.4% من المتزوجين يرون أن وضع المرأة السعودية «مثل غيرها»، وأن 27% من غير المتزوجين يتفقون معهم في ذلك. واتضح كذلك، أن 24.6% من غير المتزوجين، و23.4% من المتزوجين يرون بأن وضع المرأة السعودية «أقل من غيرها».

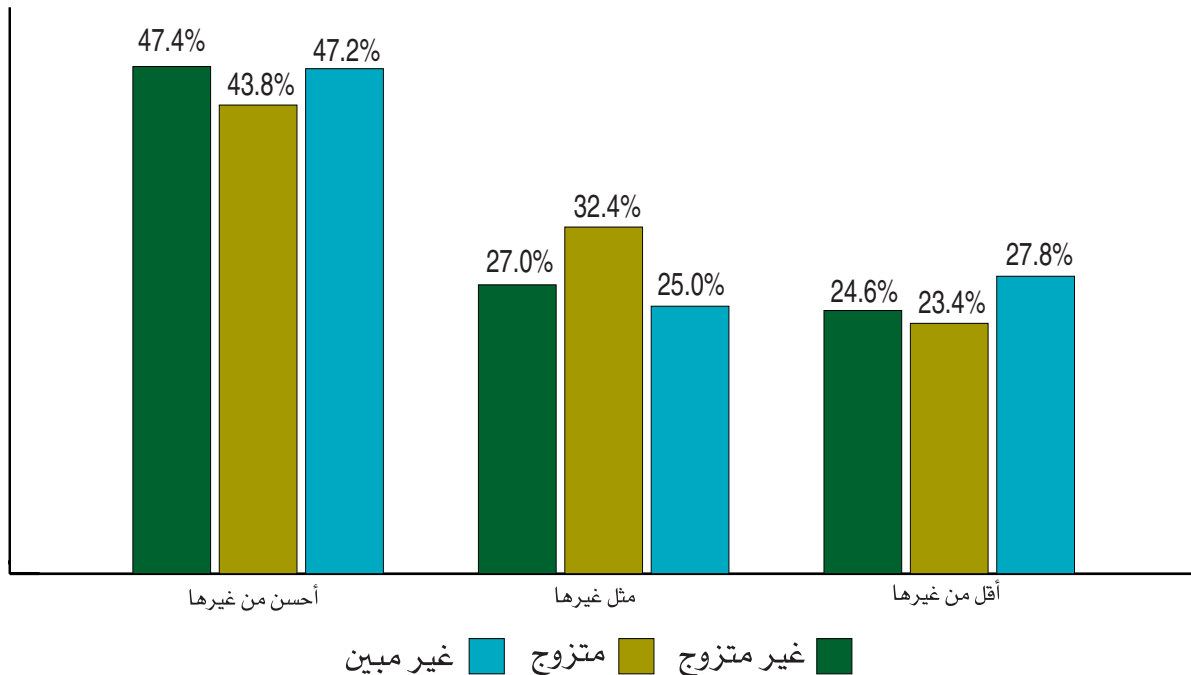


ويشير الجدول إجمالاً إلى عدم وجود فروق مهمة في الآراء بين المتزوجين وغير المتزوجين، مما يعطي دلالة على أن متغير الحالة الاجتماعية ليس له علاقة قوية بالرأي حول حقوق المرأة، ولكن من المهم ملاحظة أن ما يقارب ربع العينة وبنسبة 24.3٪ يرون بأن وضع المرأة السعودية «أقل من غيرها»، وقد تقاربت نسبتي المتزوجين وغير المتزوجين في ذلك إلى حد كبير، كما أن الانخفاض الطفيف في نسبة المتزوجين الذين يرون أن المرأة السعودية «أحسن من غيرها» مقارنة بغير المتزوجين؛ يدل على أن المتزوجين أكثر إدراكاً لمعاناة المرأة السعودية في حصولها على حقوقها.

جدول رقم (3-1) مدى حصول المرأة على حقوقها حسب الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية مدى الاعتقاد	غير متزوج		متزوج		غير مبین		المجموع
	تكرار	نسبة %	تكرار	نسبة %	تكرار	نسبة %	
أحسن من غيرها	1078	47.4	369	43.8	17	47.2	1464
مثل غيرها	613	27.0	273	32.4	9	25.0	895
أقل من غيرها	560	24.6	197	23.4	10	27.8	767
غير مبین	21	0.9	3	0.4	-	-	24
المجموع	2272	100%	842	100%	36	100%	3150

شكل رقم (3-1) مدى حصول المرأة على حقوقها حسب الحالة الاجتماعية





مدى حصول المرأة على حقوقها حسب المهنة

يوضح الجدول رقم (1-4) أن 51.1% من الموظفين المدنيين، و47.3% من الطلاب، و 47.3% من العسكريين، يرون بأن وضع المرأة السعودية «أحسن من غيرها» من حيث حصولها على حقوقها. أما بالنسبة لآراء أفراد العينة فيما يتعلق بالرأي «مثل غيرها»، فتبرز فئة الموظفين العسكريين بنسبة 39.6%، وموظفو القطاع الخاص بنسبة 36.6%، وبفارق ضئيل كأعلى نسبتيْن. وفيما يتعلق بالقول إن المرأة السعودية «أقل من غيرها»، فقد تبين أن 26.6% من الذين لا يعملون، و25.3% من الطلاب، يرون أن وضع المرأة السعودية «أقل من غيرها» من حيث حصولها على حقوقها.

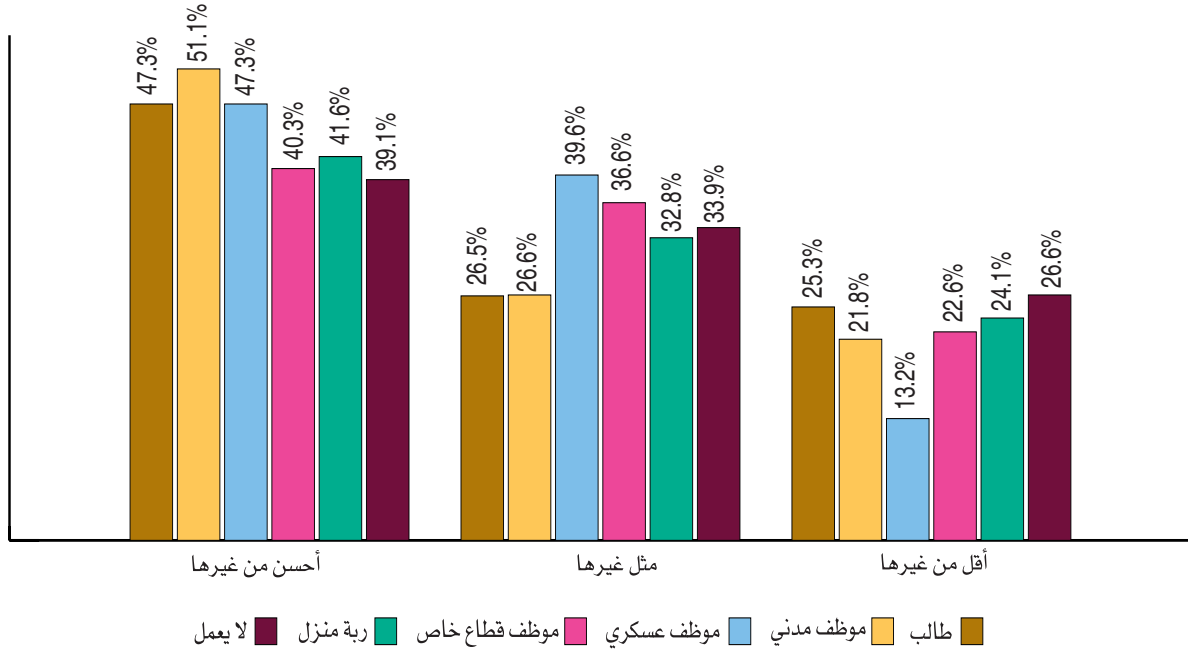
ويشير الجدول إجمالاً إلى أن الموظفين الحكوميين والعسكريين والمدنيين إضافة للطلاب؛ يرون أن وضع المرأة السعودية «أحسن من غيرها»، في حين يرى العسكريون أيضاً وموظفو القطاع الخاص أنها «مثل غيرها» بنسب مرتفعة مقارنة بغيرهم. ورغم عدم اتساق الاختلافات في النسب، فإنه يمكن القول إن الموظفين بصفة عامة أكثر ميلاً للقول بأن وضع المرأة «أحسن من غيرها»، أو «مثل غيرها»، في حين أن ربات المنازل ومن لا يعملون؛ أقرب للقول بأنها «أقل من غيرها»، وانقسم موقف الطلاب بين الفئتين، فتسبهم في كل الحالات قريبة جداً من النسبة العامة. ومع ذلك، فإن هذه الاختلافات ليست منتظمة للخروج باستنتاج مؤكد حول علاقة المهنة بالرأي نحو وضع المرأة السعودية. وتجدر الإشارة إلى أن ربات المنازل أقل امتعاضاً من الطالبات والموظفات مع وضع المرأة السعودية من حيث حصولها على حقوقها، حيث بلغت النسبة لدى ربات المنازل 24.1%، في مقابل 29.2% لدى الإناث بشكل عام (جدول 1-1)، أي: أن ربات المنازل أكبر سناً وأكثر محافظة من الإناث الأخريات.

جدول رقم (1-4) مدى حصول المرأة على حقوقها حسب المهنة

المهنة	طالب		موظف مدني		موظف عسكري		موظف قطاع خاص		ربة منزل		لا يعمل		غير مبين		المجموع	
	تكرار	نسبة %	تكرار	نسبة %	تكرار	نسبة %	تكرار	نسبة %	تكرار	نسبة %	تكرار	نسبة %	تكرار	نسبة %	تكرار	نسبة %
أحسن من غيرها	883	47.3	279	51.1	43	47.3	75	40.3	57	41.6	106	39.1	23	43.4	1466	46.5
مثل غيرها	494	26.5	145	26.6	36	39.6	68	36.6	45	32.8	92	33.9	14	26.4	894	28.4
أقل من غيرها	472	25.3	119	21.8	12	13.2	42	22.6	33	24.1	72	26.6	16	30.2	766	24.3
غير مبين	17	0.9	3	0.5	-	-	1	0.5	2	1.5	1	0.4	-	-	24	0.8
المجموع	1866	100%	546	100%	91	100%	186	100%	137	100%	271	100%	53	100%	3150	100%



شكل رقم (4-1) مدى حصول المرأة على حقوقها حسب المهنة



مدى حصول المرأة على حقوقها حسب المستوى التعليمي

يوضح الجدول رقم (5-1) أن 52.8% من حملة الشهادات الأخرى الفنية والتأهيلية، و 49.3% من حملة الشهادة الثانوية العامة، و 48.5% من الذين يحملون شهادة البكالوريوس والدراسات العليا؛ يرون المرأة السعودية «أحسن من غيرها» من حيث حصولها على حقوقها، وأن 34.1% من الذين يحملون الشهادة الابتدائية، و 29.4% من حملة الشهادة المتوسطة؛ يرون بأنها «مثل غيرها»، وأن 29.2% من حملة الشهادة الابتدائية، يرون بأن وضع المرأة السعودية «أقل من غيرها». وهذا يتفق إلى حدٍ ما مع ما جاء في الجدول (2-1)، الذي اتضح فيه وجود علاقة بين العمر والنظرة لوضع المرأة، حيث يرى الأصغر سناً أن المرأة السعودية «أقل من غيرها».

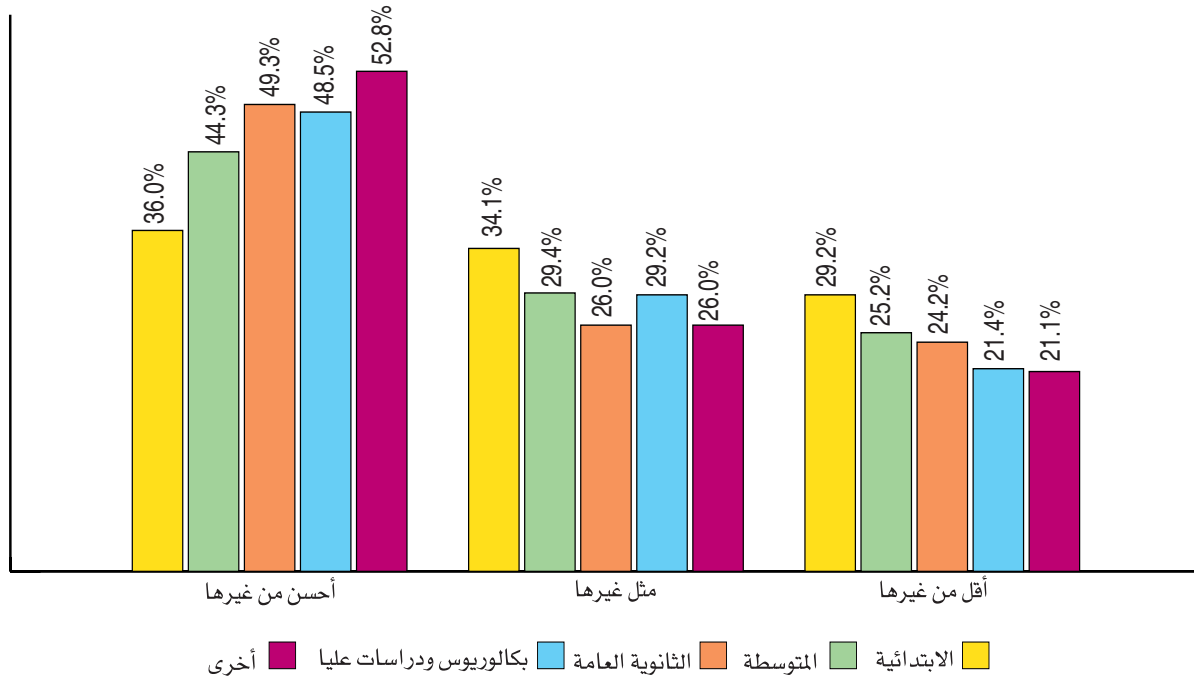
ويشير الجدول إجمالاً إلى وجود نوع من العلاقة الطردية غير المنتظمة بين المستوى التعليمي ونسبة من يقولون إنها «أحسن من غيرها»، حيث تزيد نسبة القائلين بذلك مع ارتفاع المستوى التعليمي دون انتظام، والعكس في حالة القول «أقل من غيرها»، إذ تتضح علاقة عكسية واضحة ومنتظمة، حيث تزيد نسبة من يقولون بأن وضع المرأة السعودية من حيث حصولها على حقوقها «أقل من غيرها» كلما انخفض المستوى التعليمي، وهذا يعني: أن الأقل تعليماً أكثر ميلاً من غيرهم للقول بأن المرأة السعودية «أقل من غيرها»، والأكثر تعليماً أكثر ميلاً من غيرهم للقول بأنها «أحسن من غيرها». وكما أشرنا سابقاً، فإن لهذه النتائج علاقة بالعمر؛ حيث يرتبط المستوى التعليمي بالعمر ارتباطاً وثيقاً.



جدول رقم (5-1) مدى حصول المرأة على حقوقها حسب المستوى التعليمي

المجموع		غير مبين		أخرى		بكالوريوس ودراسات عليا		الثانوية العامة		المتوسطة		الابتدائية		المستوى التعليمي	
														مدى الاعتقاد	
تكرار	نسبة %	تكرار	نسبة %	تكرار	نسبة %	تكرار	نسبة %	تكرار	نسبة %	تكرار	نسبة %	تكرار	نسبة %	أحسن من غيرها	
1466	46.5%	21	48.8%	65	52.8%	279	48.5%	538	49.3%	450	44.3%	95	36.0%	مثل غيرها	
894	28.4%	10	23.3%	32	26.0%	179	29.2%	284	26.0%	299	29.4%	90	34.1%	أقل من غيرها	
766	24.3%	12	27.9%	26	21.1%	131	21.4%	264	24.2%	256	25.2%	77	29.2%	غير مبين	
24	0.8%	-	-	-	-	5	0.8%	6	0.5%	11	1.1%	2	0.8%	المجموع	
3150	100%	43	100%	123	100%	612	100%	1092	100%	1016	100%	264	100%		

شكل رقم (5-1) مدى حصول المرأة على حقوقها حسب المستوى التعليمي



مدى حصول المرأة على حقوقها حسب المناطق

يوضح الجدول رقم (6-1) أن المنطقة الجنوبية جاءت في المرتبة الأولى بين من يرون أن وضع المرأة السعودية «أحسن من غيرها»، حيث بلغت النسبة 59.2%، تليها المنطقة الشمالية 48.6%، وكانت المنطقة الشرقية الأدنى نسبة في هذا التصنيف 30.6%. وفيما يتعلق بالرأي «مثل غيرها» فقد تبين أن المنطقة الشرقية حققت أعلى نسبة؛ بلغت 32.1%، تليها المنطقة الوسطى بنسبة 31.7%. أما من يرون أن وضع المرأة السعودية



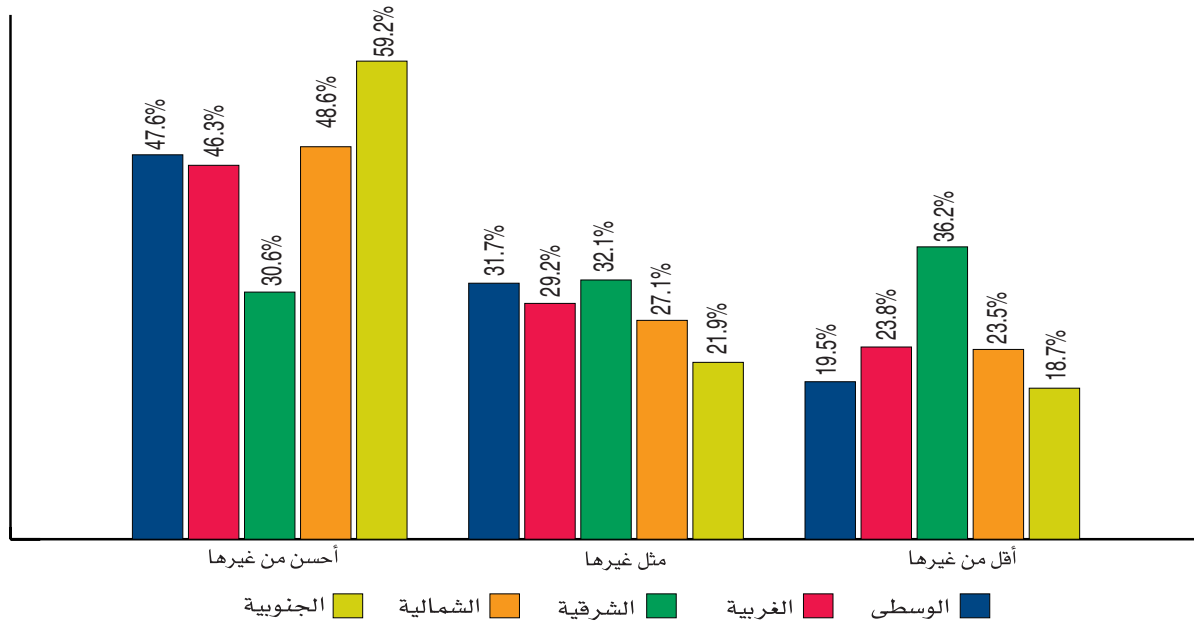
«أقل من غيرها»، فقد جاءت المنطقة الشرقية أيضاً متقدمة على جميع المناطق بنسبة 36.2٪، تليها المنطقة الغربية بنسبة 23.8٪، وكانت المنطقة الجنوبية أقل المناطق اعتقاداً بهذا الرأي 18.7٪.

ويشير الجدول إجمالاً إلى أن ارتفاع نسب المنطقتين الجنوبية والشمالية بين من ذكروا أن وضع المرأة السعودية «أحسن من غيرها»، وانخفاضها بين من قالوا إنها «أقل من غيرها»، وقد يعود ذلك إلى أن مجتمع هاتين المنطقتين يتصف بأنه أكثر محافظة؛ مقارنة بالمنطقتين الشرقية والغربية اللتين ترى نسب أكبر بهما أن المرأة السعودية «أقل من غيرها»، وقد يعود السبب إلى أن مجتمعي المنطقتين الشرقية والغربية ولعوامل ثقافية أقل محافظة فيما يتعلق بموضوع المرأة.

جدول رقم (6-1) مدى حصول المرأة على حقوقها حسب المناطق

المنطقة / مدى الاعتقاد	الوسطى		الغربية		الشرقية		الشمالية		الجنوبية		المجموع	
	تكرار	نسبة %	تكرار	نسبة %	تكرار	نسبة %	تكرار	نسبة %	تكرار	نسبة %	تكرار	نسبة %
أحسن من غيرها	300	47.6	292	46.3	193	30.6	306	48.6	373	59.2	1464	46.5
مثل غيرها	200	31.7	184	29.2	202	32.1	171	27.1	138	21.9	895	28.4
أقل من غيرها	123	19.5	150	23.8	228	36.2	148	23.5	118	18.7	767	24.3
غير مبين	7	1.1	4	0.6	7	1.1	5	0.8	1	0.2	24	0.8
المجموع	630	100%	630	100%	630	100%	630	100%	630	100%	3150	100%

شكل رقم (6-1) مدى حصول المرأة على حقوقها حسب المناطق





الخلاصة:

عكست النتائج الخاصة بآراء أفراد العينة عن وضع المرأة السعودية من حيث حصولها على حقوقها؛ الطبيعة المحافظة للمجتمع السعودي بشكل عام. واتضح من العلاقات بين المتغيرات الديموغرافية من ناحية، والرأي حول وضع المرأة السعودية؛ أن 24.3% يرون بأن وضعها «أقل من غيرها»، مع ملاحظة ارتفاع النسبة لدى الإناث إلى حوالي 29%، وهي نسبة تعبر عن شريحة لا يُستهان بها. كما اتضح أن 46.5% يرون بأن وضعها «أحسن من غيرها»، في حين أن 28.4% يرون بأن وضعها «مثل غيرها». كما اتضح أن المستوى التعليمي يرتبط طردياً بنظرة إلى أن المرأة السعودية «أحسن من غيرها»، ويرتبط عكسياً بالقول إنها «أقل من غيرها». ويبدو، أن لذلك علاقة بالعمر، حيث اتضح أن الأصغر سناً أقل محافظة، وأبدوا آراء أكثر إيجابية نحو المرأة السعودية، حيث يميلون للقول بأنها «أقل من غيرها».

ويبدو من البيانات، أنه على الرغم من التباين في المتغيرات الديموغرافية؛ إلا أن الغالبية تؤكد على أن وضع المرأة السعودية «أحسن من غيرها»، وقد يكون تفسير ذلك أن من سمات المجتمع السعودي أنه مجتمع محافظ، ويتضح ذلك في المنطقتين الجنوبية والشمالية، جدول (1-6)، التي يسود فيها اعتقاد أن المرأة تحظى برعاية واهتمام من أسرتها من حيث توفير احتياجاتها المختلفة. فظهرت أكثر محافظة من المناطق الأخرى، وقد تلعب العوامل الثقافية دوراً في تشكيل شخصية المرأة، وبالتالي قدرتها على التعبير عن مطالبها المتعلقة بحقوقها المختلفة.



الفصل الثاني

مدى الاهتمام بحقوق المرأة

تمهيد:

تم توجيه سؤال لأفراد العينة حول مدى أهمية حقوق المرأة بشكل عام، وما إذا كان يجب أن تتوجه لها جهود الدولة في الوقت الحاضر، والمستقبل القريب، لمعرفة ما إذا كانت مسألة حقوق المرأة «مهمة جداً»، أو «متوسطة الأهمية»، أو «قليلة الأهمية»، من وجهة نظر الشباب. الهدف من السؤال هو: معرفة شعور الشباب بمسألة الاهتمام بحقوق المرأة، والجداول (من 1-7 إلى 1-12) تعرض النتائج التي تم التوصل إليها.

مدى الاهتمام بحقوق المرأة حسب الجنس

يوضح الجدول رقم (1-7) أن أهمية حقوق المرأة «مهمة جداً»، حيث أشار إلى ذلك 76.6% من الإناث، بينما هي عند الذكور 39.2%، وهذا يؤكد ما توصلنا إليه في الجدول (1-1) الذي اتضح فيه أن الإناث أكثر ميلاً للقول بأن وضع المرأة السعودية «أقل من غيرها»، فالذكور يميلون أكثر لعدم الاهتمام بأوضاع المرأة، ويرون أنها «أحسن من غيرها». كذلك، لوحظ تباين عند من قالوا أن هذه القضية «متوسطة الأهمية»، إذ أشار إلى ذلك 35.1% من الذكور، مقابل 16.1% من الإناث، وتبدو المفارقة في نسب من قالوا إن حقوق المرأة «قليلة الأهمية»، حيث أشار إلى ذلك ما نسبته 23.6% من الذكور، مقابل 5.1% من الإناث، وهي مفارقة واضحة وكبيرة تؤكد ذكورية المجتمع السعودي ونظرة الذكور الدونية للمرأة.

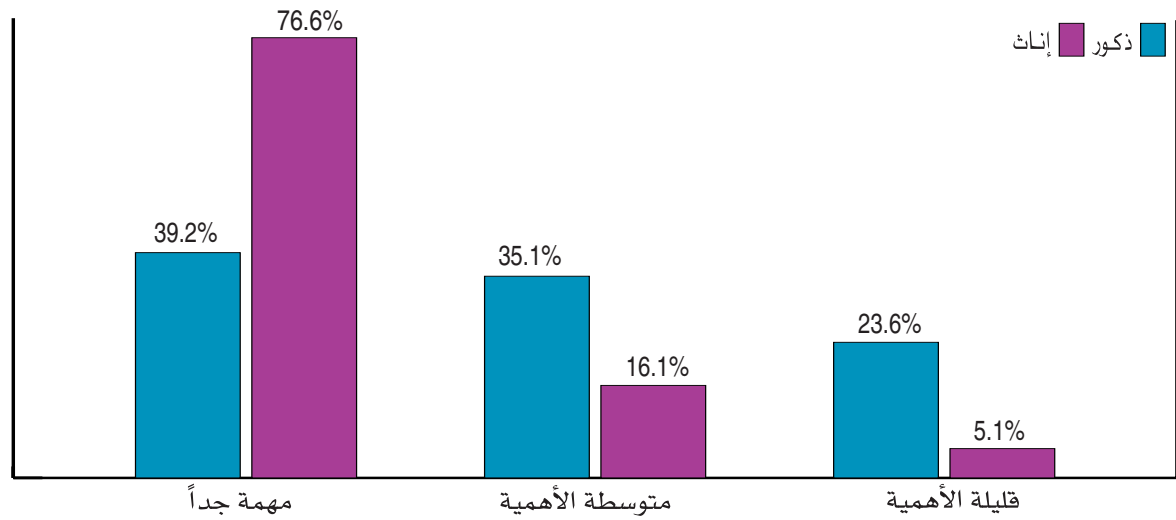
ويشير الجدول إجمالاً إلى أن الإناث أبدين اهتماماً واضحاً بحقوق المرأة أكثر من الذكور، وهو أمر طبيعي عند طرح سؤال كهذا، حيث يبدو تأثير متغير الجنس واضحاً، وسنشير إلى شيء مشابه عند عرض نتائج الجدول رقم (1-30) الخاص بزيادة فرص عمل المرأة، حيث ظهرت نتائج مماثلة.

جدول رقم (1-7) مدى الاهتمام بحقوق المرأة حسب الجنس

الجنس	ذكر		أنثى		المجموع	
	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار
مهمة جداً	39.2	617	76.6	1207	57.9	1824
متوسطة الأهمية	35.1	553	16.1	253	25.6	806
قليلة الأهمية	23.6	371	5.1	80	14.3	451
غير مبين	2.2	34	2.2	35	2.2	69
المجموع	100%	1575	100%	1575	100%	3150



شكل رقم (7-1) مدى الاهتمام بحقوق المرأة حسب الجنس



مدى الاهتمام بحقوق المرأة حسب العمر

يوضح الجدول رقم (8-1) ارتفاع نسبة من قالوا إن حقوق المرأة «مهمة جداً»، إذ بلغت 59.6% بين الفئة العمرية 20-24 سنة، وبلغت النسبة 58.1% عند الفئة العمرية 15-19 سنة، وأخيراً 56% عند الفئة العمرية 25-29 سنة، وهي في الإجمال نسب مرتفعة والفروق بينها طفيفة. أما الذين قالوا إن حقوق المرأة قضية «متوسطة الأهمية»، فقد بلغت نسبتهم العامة 25.6%، مع ارتفاع النسبة قليلاً إلى 28.1% عند الفئة العمرية 25-29 سنة، وانخفاضها إلى 23.4% عند الفئة العمرية 20-24 سنة. أما الذين قالوا إن حقوق المرأة مسألة «قليلة الأهمية»، فقد لوحظ وجود علاقة عكسية بسيطة، إذ كلما انخفض متغير العمر لدى أفراد العينة؛ ارتفعت نسبة من أشار إلى أن المشكلة «قليلة الأهمية»، فقد أشار إلى ذلك ما نسبته 15.2% من الفئة العمرية 15-19 سنة، و14.7% في الفئة العمرية 20-24 سنة، وأخيراً 13% في الفئة العمرية 25-29 سنة.

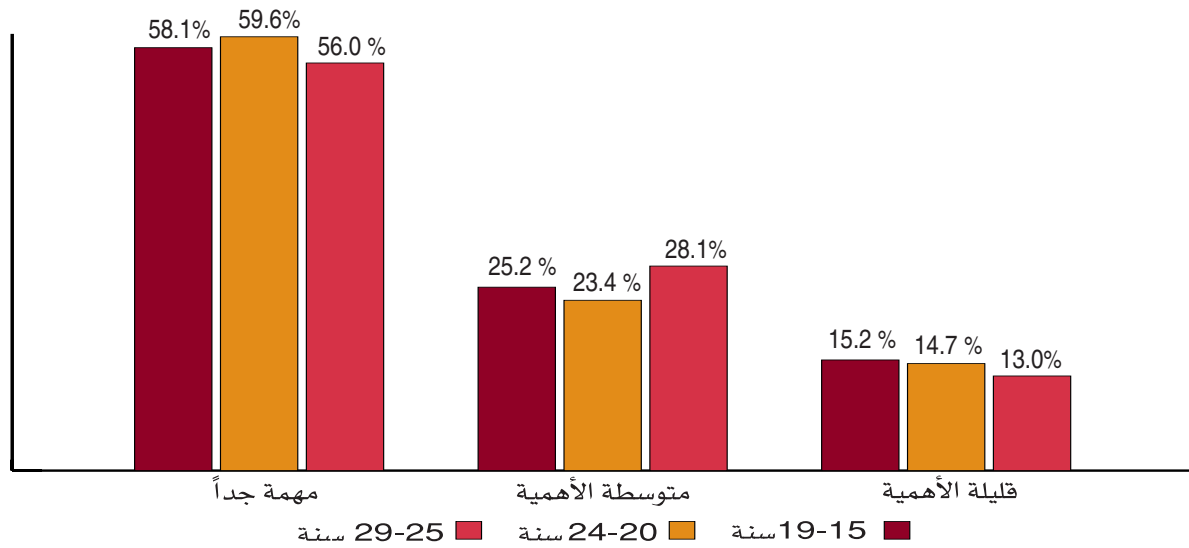
ويشير الجدول إجمالاً إلى أن غالبية أفراد العينة وبصرف النظر عن أعمارهم ترى أن حقوق المرأة «مهمة جداً»، مما يشير إلى وجود نظرة إيجابية تجاه ذلك.

جدول رقم (8-1) مدى الاهتمام بحقوق المرأة حسب العمر

المدى الأهمية	العمر		19-15 سنة		20-24 سنة		25-29 سنة		المجموع
	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	
مهمة جداً	58.1	610	59.6	626	56.0	588	57.9	1824	
متوسطة الأهمية	25.2	265	23.4	246	28.1	295	25.6	806	
قليلة الأهمية	15.2	160	14.7	154	13.0	137	14.3	451	
غير مبين	1.4	15	2.3	24	2.9	30	2.2	69	
المجموع	100%	1050	100%	1050	100%	1050	100%	3150	



شكل رقم (8-1) مدى الاهتمام بحقوق المرأة حسب العمر



مدى الاهتمام بحقوق المرأة حسب الحالة الاجتماعية

يوضح الجدول رقم (9-1) أن نسبة الذين أشاروا إلى أن حقوق المرأة مسألة «مهمة جداً» ينبغي أن تتوجه لها جهود الدولة في الوقت الحاضر والمستقبل القريب، كانت مرتفعة 57.9%، وبلغت بين المتزوجين 62%، بينما كانت النسبة 56.4% عند غير المتزوجين. أما القول إن الاهتمام بحقوق المرأة «متوسطة الأهمية»، فقد تساوت النسبة تقريباً لدى الطرفين، وبلغت حوالي 25%، وعما إذا كانت حقوق المرأة «قليلة الأهمية»، فإن النسبة بلغت 15.6% عند غير المتزوجين، وهبطت إلى 11% عند المتزوجين.

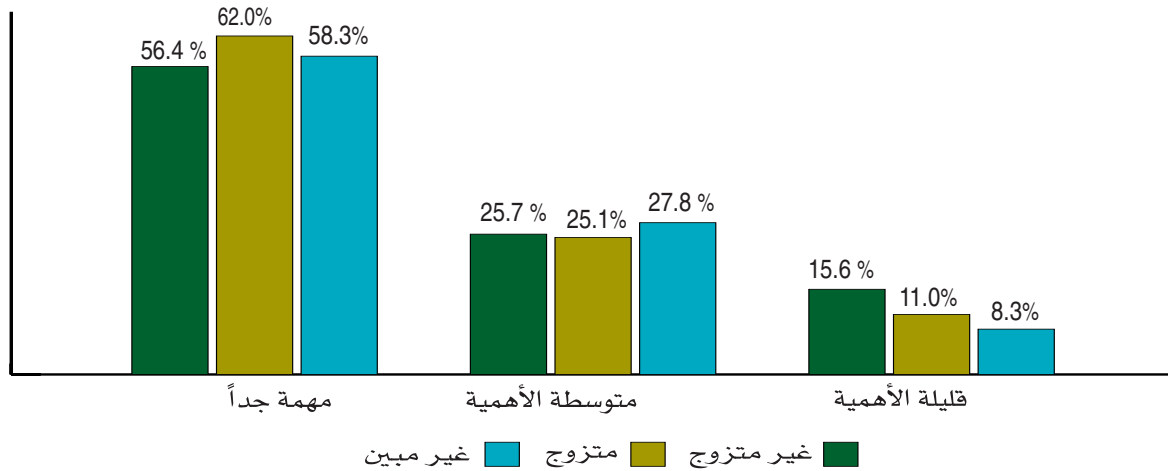
ويشير الجدول إجمالاً إلى أن غالبية الشباب يرون أهمية توجيه جهود الدولة حاضراً ومستقبلاً للاهتمام بحقوق المرأة بشكل فعلي، مع ملاحظة أن المتزوجين يبدون اهتماماً أكبر من غير المتزوجين بحقوق المرأة، بالرغم من ارتفاع نسبة تأييد حقوقها عند غير المتزوجين، الأمر الذي يشير إلى تنامي الوعي بشكل عام تجاه حقوق المرأة، وأن المتزوجين ربما اعتقدوا أن حصول المرأة على تلك الحقوق قد يخفف الأعباء الملقاة على كاهلهم.

جدول رقم (9-1) مدى الاهتمام بحقوق المرأة حسب الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية مدى الأهمية		غير متزوج		متزوج		غير مبین		المجموع
		النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	
مهمة جداً		56.4	1281	62.0	522	58.3	21	57.9
متوسطة الأهمية		25.7	585	25.1	211	27.8	10	25.6
قليلة الأهمية		15.6	355	11.0	93	8.3	3	14.3
غير مبین		2.2	51	1.9	16	5.6	2	2.2
المجموع		100%	2272	100%	842	100%	36	3150



شكل رقم (9-1) مدى الاهتمام بحقوق المرأة حسب الحالة الاجتماعية



مدى الاهتمام بحقوق المرأة حسب المهنة

يوضح الجدول رقم (10-1) أن نسبة كبيرة مقدارها 73.7% من ربات المنازل؛ ذكرن أن الاهتمام بحقوق المرأة مسألة «مهمة جداً»، يليهن الذين لا يعملون 65.3%، ثم الطلاب 58.3%، ثم الموظفين المدنيين 53.1%، يليهم 52.7% من موظفي القطاع الخاص، وأخيراً الموظفون العسكريون بنسبة بلغت 39.6%. أما الذين أشاروا أن المشكلة «متوسطة الأهمية»، فقد انخفضت نسبتهم العامة إلى 25.7%، مع هبوط النسبة إلى 18.2% لدى ربات المنازل، وإلى 20.7% لدى من لا يعملون. أما الذين أشاروا أن المشكلة «قليلة الأهمية»، فقد هبطت النسبة مرة أخرى لدى ربات المنازل إلى 5.1%، وارتفعت نسبياً لدى العسكريين 19.5%.

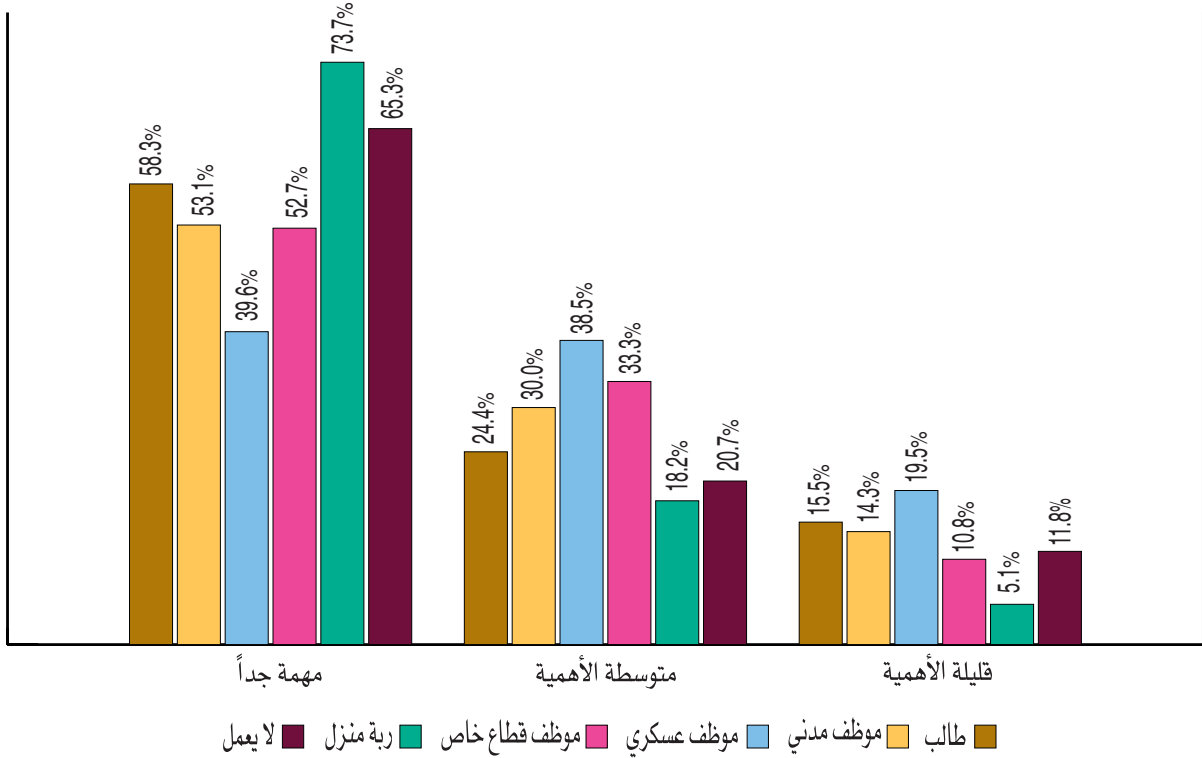
ويشير الجدول إجمالاً أن نسبة عالية من أفراد العينة، وخاصة ربات المنازل؛ يعتقدن بالأهمية القصوى لتوجيه جهود الدولة في الوقت الحاضر والمستقبل القريب للعناية بحقوق المرأة، مما يشير إلى تأثير متغير الجنس في هذه القضية، وهو ما أشرنا إليه في جدول سابق (الجدول 7-1)، وكانت فئة من لا يعملون الفئة الثانية من حيث الاهتمام بحقوق المرأة، ربما بسبب أن من بينهم نسبة من النساء الباحثات عن عمل، يلفت الانتباه أيضاً أن الموظفين العسكريين هم أقل الفئات التي تعتقد بأهمية حقوق المرأة، ربما بسبب تأثير المهنة، حيث يميلون إلى التسلسل، ومن ثم يقللون من أهمية حقوق المرأة بشكل واضح، وعدم وجود نساء بين عينة العسكريين.

جدول رقم (10-1) مدى الاهتمام بحقوق المرأة حسب المهنة

المهنة	طالب		موظف مدني		موظف عسكري		موظف قطاع خاص		ربة منزل		لا يعمل		غير مبين		المجموع
	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	
مهمة جداً	58.3	1087	53.1	290	39.6	36	52.7	98	73.7	101	65.3	177	64.2	34	57.9
متوسطة الأهمية	24.4	455	30.0	164	38.5	35	33.3	62	18.2	25	20.7	56	22.6	12	25.7
قليلة الأهمية	15.5	289	14.3	78	19.5	18	10.8	20	5.1	7	11.8	32	9.4	5	14.3
غير مبين	1.9	35	2.6	14	2.2	2	3.2	6	2.9	4	2.2	6	3.8	2	2.2
المجموع	100%	1866	100%	546	100%	91	100%	186	100%	137	100%	271	100%	53	3150



شكل رقم (10-1) مدى الاهتمام بحقوق المرأة حسب المهنة



مدى الاهتمام بحقوق المرأة حسب المستوى التعليمي

يوضح الجدول رقم (11-1)، أنه وبالرغم من ارتفاع نسب من يرى أهمية حقوق المرأة، إلا أننا نلاحظ وجود علاقة عكسية بسيطة، إذ كلما ارتفع متغير المستوى التعليمي لأفراد العينة؛ هبطت قليلاً نسبة من يرى أن المشكلة «مهمة جداً»، فقد أشار إلى ذلك 61.7% من حملة الشهادة الابتدائية، ثم 59.5% من حملة الشهادة المتوسطة، ثم 56.6% من حملة الشهادة الثانوية العامة.

أما من ذكروا أن المشكلة «متوسطة الأهمية»، فقد بلغت نسبتهم العامة 25.7%، مع تقارب النسب، عدا هبوط النسبة إلى 22.3% عند حملة الشهادة المتوسطة، وارتفاعها إلى 28.6% عند حملة شهادة البكالوريوس والدراسات العليا. أما الذين أشاروا أن المشكلة «قليلة الأهمية»، فقد بلغت نسبتهم الأعلى عند حملة الشهادة المتوسطة، إذ أشار إلى ذلك ما نسبتهم 16.1%، بينما كانت النسبة 14.5% عند حملة الشهادة الثانوية العامة، و13.6% عند حملة شهادة البكالوريوس والدراسات العليا، وأخيراً 11.7% عند حملة الشهادة الابتدائية.

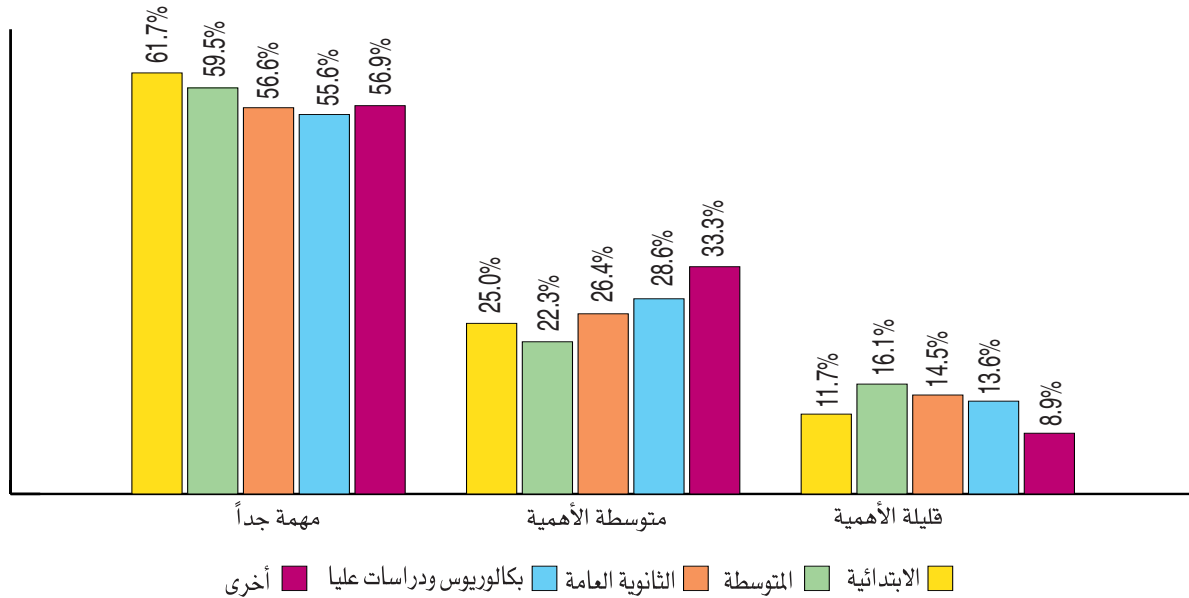
ويشير الجدول إجمالاً إلى أن جميع أفراد العينة ومن مختلف المستويات العلمية، يرون الأهمية القصوى للعناية بحقوق المرأة، وأهمية توجيه جهود الدولة في الوقت الحاضر والمستقبل القريب تجاهها، إلا أن نسبة من يرى أهمية ذلك تهبط قليلاً كلما ارتفع المستوى التعليمي لأفراد العينة، مما قد يعد مؤشراً أن نُظُم التعليم تتركّس النزعة المحافظة لدى الأفراد، ومنها موقفتهم من حقوق المرأة.



جدول رقم (11-1) مدى الاهتمام بحقوق المرأة حسب المستوى التعليمي

مدى الأهمية	المستوى التعليمي		الابتدائية		المتوسطة		الثانوية العامة		بكالوريوس ودراسات عليا		أخرى		غير مبين		المجموع	
	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار
مهمة جداً	61.7	163	59.5	605	56.6	618	55.6	340	56.9	70	62.8	27	57.9	1823	57.9	1823
متوسطة الأهمية	25.0	66	22.3	227	26.4	288	28.6	175	33.3	41	27.9	12	25.7	809	25.7	809
قليلة الأهمية	11.7	31	16.1	164	14.5	158	13.6	83	8.9	11	4.7	2	14.3	449	14.3	449
غير مبين	1.5	4	2.0	20	2.6	28	2.3	14	0.8	1	4.7	2	2.2	69	2.2	69
المجموع	100%	264	100%	1016	100%	1092	100%	612	100%	123	100%	43	100%	3150	100%	3150

شكل رقم (11-1) مدى الاهتمام بحقوق المرأة حسب المستوى التعليمي



مدى الاهتمام بحقوق المرأة حسب المناطق

يوضح الجدول رقم (12-1) أن أفراد العينة في المنطقة الشرقية سجلوا أعلى نسبة ترى أن توجيه جهود الدولة حالياً ومستقبلاً للاهتمام بحقوق المرأة «مهمة جداً»، إذ أشار إلى ذلك ما نسبته 62.5%. يليهم المنطقة الوسطى 59.4%، ثم المنطقة الغربية 58.4%، يليهم المنطقتان: الشمالية والجنوبية، حيث سجلتا نسبة متساوية بلغت 54.6%. أما الذين يرون أن حقوق المرأة قضية «متوسطة الأهمية»، فقد بلغت نسبتهم العامة 25.6%، مع هبوط النسبة بشكل ضئيل في المنطقة الشرقية، وارتفاعها قليلاً في المنطقتين: الجنوبية والوسطى. أما الذين أشاروا إلى أن حقوق المرأة «قليلة الأهمية»، فقد ارتفعت نسبتهم في المنطقة الشمالية لتبلغ 18.4%، ثم المنطقة الجنوبية 15.4%، والمنطقة الغربية 14.9%، والمنطقة الوسطى 12.5%، وأخيراً المنطقة الشرقية بنسبة بلغت 10.3%، وذلك كأدنى نسبة.



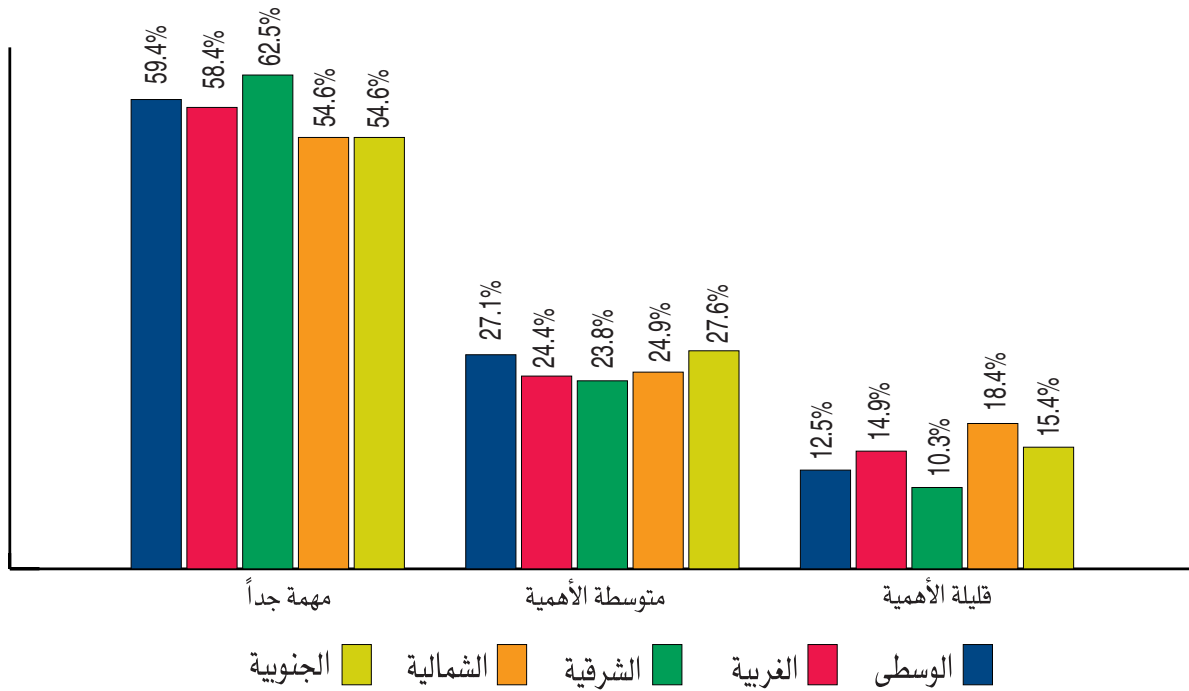
قضايا المرأة وحقوقها .. كما يراها الشباب السعودي

ويشير الجدول إجمالاً إلى أن الشباب في المنطقة الشرقية، يليهم الشباب في المنطقتين: الوسطى والغربية؛ كانوا أكثر اهتماماً بحقوق المرأة من الشباب في المنطقتين: الشمالية والجنوبية، وقد يعود ارتفاع نسبة من يرى أهمية حقوق المرأة في المنطقة الشرقية تحديداً التي مثلت أعلى نسبة؛ إلى انفتاح المنطقة النسبي على الدول المجاورة، ووجود شركات النفط، والاحتكاك مع ثقافات وافدة، تلك الثقافات التي تهتم بحقوق المرأة. وعلى العكس، فإن عدم الاهتمام بهذه الحقوق بالقدر نفسه في المنطقتين الجنوبية والشمالية قد يكون بسبب المحافظة على العادات والتقاليد القديمة.

جدول رقم (12-1) مدى الاهتمام بحقوق المرأة حسب المناطق

المنطقة	الوسطى		الغربية		الشرقية		الشمالية		الجنوبية		المجموع
	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	
مهمة جداً	59.4	374	58.4	368	62.5	394	54.6	344	54.6	344	57.9
متوسطة الأهمية	27.1	171	24.4	154	23.8	150	24.9	157	27.6	174	25.6
قليلة الأهمية	12.5	79	14.9	94	10.3	65	18.4	116	15.4	97	14.3
غير مبين	1.0	6	2.2	14	3.3	21	2.1	13	2.4	15	2.2
المجموع	100%	630	100%	630	100%	630	100%	630	100%	630	3150

شكل رقم (12-1) مدى الاهتمام بحقوق المرأة حسب المناطق





الخلاصة:

اتضح من النتائج، ارتفاع اهتمام الشباب بشكل عام بحقوق المرأة، وضرورة توجيه جهود الدولة حاضراً ومستقبلاً للاهتمام بها، واتضح بشكل خاص أن الإناث، وبنسبة مرتفعة للغاية، أبدوا اهتماماً واضحاً بحقوق المرأة أكثر من الذكور، وهو أمر طبيعي عند طرح سؤال كهذا، حيث يبدو تأثير متغير الجنس واضحاً وقوياً، وقد أُشير إلى نتيجة مماثلة في الجدول (1-8).

وفيما يخص العمر، تبين أن أغلبية أفراد العينة وبصرف النظر عن أعمارهم يرون الأهمية القصوى أن تتوجه جهود الدولة حاضراً ومستقبلاً للاهتمام بحقوق المرأة، مما يشير إلى وجود نظرة إيجابية عند مختلف الفئات العمرية تجاه ذلك الأمر الذي يحتم أخذه في الاعتبار عند طرح مشكلة حقوق المرأة. تبين كذلك، أن المتزوجين وبنسبة مرتفعة يرون أهمية أن تتوجه جهود الدولة حاضراً ومستقبلاً للاهتمام بحقوق المرأة، وقد يكون مرد ذلك إلى أن حصول المرأة على تلك الحقوق قد يخفف كثيراً من الأعباء الملقاة على كاهل الرجل.

كما اتضح أن نسبة عالية من أفراد عينة الدراسة، وخاصة ربات المنازل؛ يعتقدن بالأهمية البالغة للعناية بحقوق المرأة، مما يشير إلى تأثير متغير الجنس أيضاً، ونلاحظ بالوقت نفسه أن الموظفين العسكريين هم أقل الفئات حماساً لحقوق المرأة، ربما لأن العسكريين لديهم نزعة تسلط، ومن ثم يميلون إلى عدم الاهتمام بحقوق المرأة.

اتضح من النتائج كذلك، أن أفراد العينة ومن مختلف المستويات التعليمية يرون الأهمية القصوى للعناية بحقوق المرأة بشكل فعلي، إلا أن النسبة تهبط قليلاً كلما ارتفع متغير المستوى التعليمي لأفراد العينة. الأمر الذي أعدناه إلى أن نظم التعليم ربما تركز الاتجاهات المحافظة. وفيما يتعلق بالمناطق، أشارت الجداول أن عينة المنطقة الشرقية وبدرجة أقل عينتا المنطقتين الوسطى والغربية؛ أكثر اهتماماً بحقوق المرأة من المنطقتين الشمالية والجنوبية، وقد يعود ارتفاع النسبة في المنطقة الشرقية تحديداً إلى انفتاح المنطقة النسبي على الدول المجاورة، وبسبب تأثير شركات النفط والعاملين بها ذوي الثقافات الوافدة التي تهتم بحقوق المرأة.



الفصل الثالث

معاملة الرجل السعودي للمرأة

تمهيد:

تم توجيه سؤال لأفراد العينة حول كيفية معاملة الرجل السعودي للمرأة، وما إذا كانت هذه المعاملة من وجهة نظرهم: «معاملة حسنة»، أو «معاملة عادية»، أو «معاملة غير حسنة»، والهدف هو التعرف على تقويم الشباب لمستوى علاقة الرجل بالمرأة في المجتمع السعودي، وما سيلحق بها من تطورات لدى الأجيال. والجداول (من 1-13 إلى 1-18) تعرض النتائج التي تم التوصل إليها.

معاملة الرجل السعودي للمرأة حسب الجنس

يوضح الجدول رقم (1-13) أن نسبة 44.2% من الذكور، مقابل نسبة 25.1% فقط من الإناث، يرون أن الرجل السعودي يعامل المرأة «معاملة حسنة»، بينما أشار 45.2% من الذكور، مقابل 57.9% من الإناث، أن الرجل السعودي يعامل المرأة «معاملة عادية». تبين كذلك أن 9% من الذكور، مقابل 15.7% من الإناث، يرون أن الرجل السعودي يعامل المرأة «معاملة غير حسنة».

يشير الجدول إجمالاً إلى أن نسبة الإناث اللاتي يعتقدن أن الرجل يعامل المرأة معاملة حسنة: «متدنية» مقارنة بما قاله الذكور، بينما ارتفعت نسبة من يرين أن المعاملة عادية بدرجة تفوق الذكور، ولحسم المسألة اتضح أن نسبة أعلى من الإناث يعتقدن أن الرجل السعودي يعامل المرأة معاملة غير حسنة. ويتضح من هذه النتائج أن إجابات المرأة في هذا الصدد إنما تخفي بعض «المرارة»، ويتضح ذلك من انخفاض نسبة من قلن بأن معاملة الرجل للمرأة معاملة حسنة، وارتفاع نسبة من قلن بأن المعاملة غير حسنة مقارنة بالذكور، وفي ضوء هذه الإجابة يتضح أيضاً بأن «المعاملة العادية» قد تكون فُهمت عند النساء على أنها المعاملة التي لا تعبر

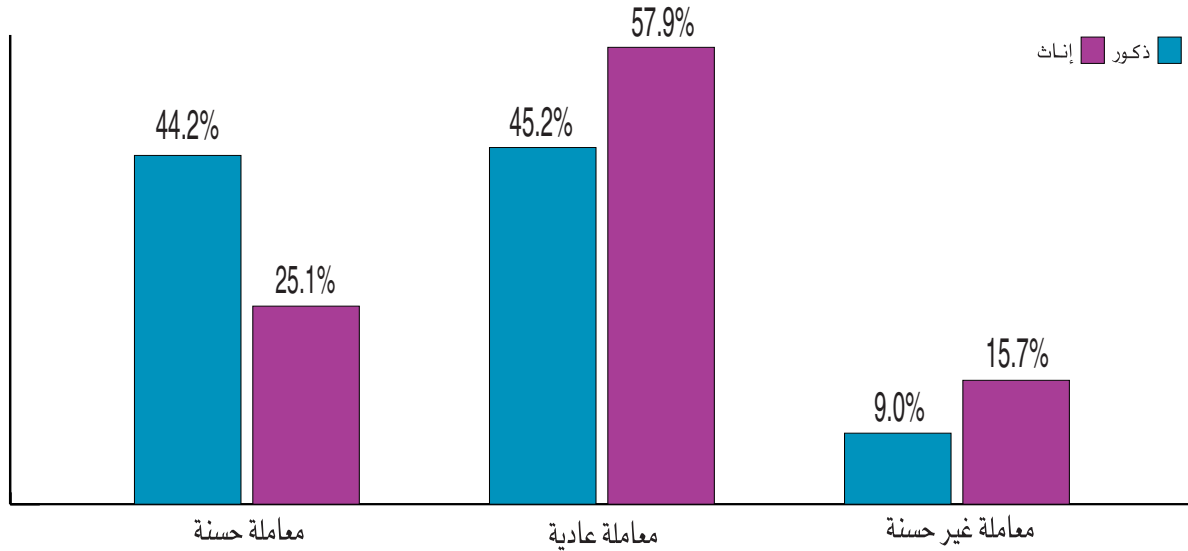
جدول رقم (1-13) معاملة الرجل السعودي للمرأة حسب الجنس

الجنس	ذكور		إناث		المجموع	
	تكرار	نسبة %	تكرار	نسبة %	تكرار	نسبة %
معاملة حسنة	696	44.2	395	25.1	1091	34.6
معاملة عادية	712	45.2	912	57.9	1624	51.6
معاملة غير حسنة	141	9.0	248	15.7	389	12.3
غير مبين	26	1.7	20	1.3	46	1.5
المجموع	1575	100%	1575	100%	3150	100%



بالضرورة عن أي اهتمام ملفت، وهذا الوضع إذا ما نظر إليه من زاوية المرأة، فهو أقرب إلى السلبية. ومن الملائم الأخذ بالاعتبار عند قراءة هذه النتائج، أن الذكور ربما عبروا أيضاً عن واقع الحال، اعتقاداً منهم أنهم يعاملون المرأة معاملة حسنة، وهو ما لا تراه الإناث، الأمر الذي يشير إلى تباين في الرؤى حسب متغير الجنس.

شكل رقم (1-13) معاملة الرجل السعودي للمرأة حسب الجنس



معاملة الرجل السعودي للمرأة حسب العمر

يوضح الجدول رقم (1-14) أن 34.6% من أفراد العينة، وبمختلف أعمارهم، يرون بأن الرجل السعودي يعامل المرأة «معاملة حسنة»، في حين أن 51.6% يرون بأنه يعاملها «معاملة عادية»، و 12.3% ذكروا أن الرجل يعامل المرأة معاملة «غير حسنة»، وبالمقارنة بين الفئات العمرية تبين أن الفوارق في النسب ضئيلة فيما يتعلق بآراء أفراد العينة في الرأيين «معاملة حسنة»، و«معاملة عادية»، مع أن الفارق جوهري بين النسبتين العامين 34.6%، و 51.6%. وتبرز الفئة العمرية 20-24 سنة بنسبة 36.3%، التي يرى أفرادها أن الرجل السعودي يعامل المرأة «معاملة حسنة»، في حين تبرز الفئة العمرية 25-29 سنة بنسبة 53.1%، التي يرى أفرادها أن الرجل السعودي يعامل المرأة «معاملة عادية». وفيما يتعلق بأن المعاملة «غير حسنة»، فقد كانت أقل نسبة 11% للفئة العمرية 25-29 سنة.

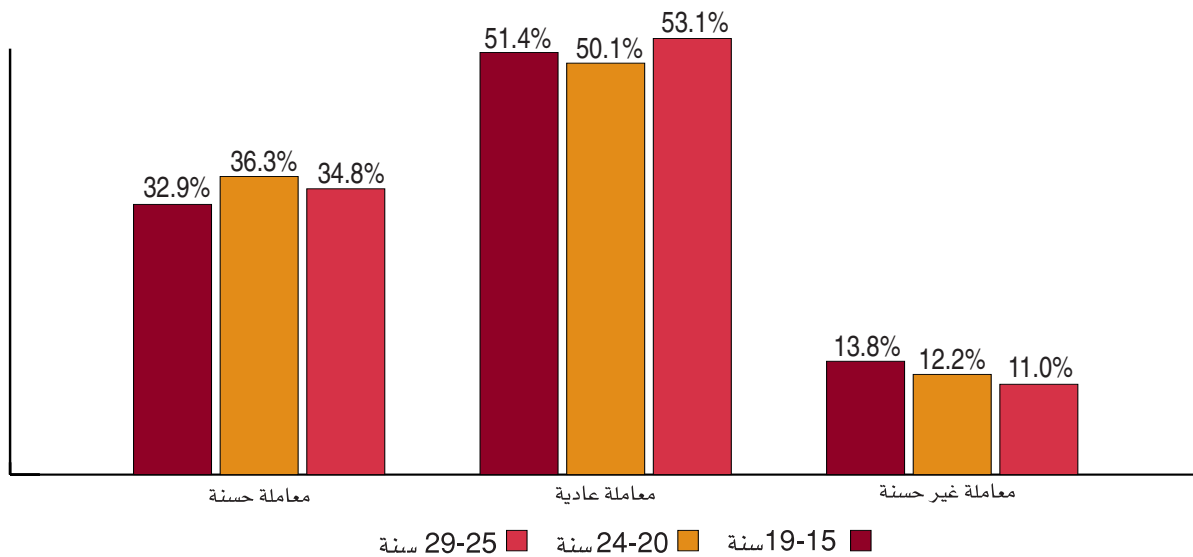
ويشير الجدول إجمالاً إلى أنه قد يكون لمتغير العمر علاقة في تكوين الاتجاه نحو الحكم على معاملة المرأة، لاسيما وأن من هم في الفئة العمرية 25-29 سنة غالباً ما يكون لديهم خبرة أطول في طبيعة التعامل مع المرأة، وقد يكون الأغلبية منهم متزوجين، مما تولد لديهم اعتقاد أن المرأة يتم معاملتها معاملة حسنة. وفي المقابل، فإن الفئة العمرية 15-19 سنة، ومعظم أفرادها من غير المتزوجين؛ هم الأقل في تقدير المعاملة الحسنة، والأعلى في تقدير المعاملة غير الحسنة، مع التأكيد على أن الفروقات في النسب طفيفة جداً.



جدول رقم (14-1) معاملة الرجل السعودي للمرأة حسب العمر

العمر صفة المعاملة	19-15		24-20		29-25		المجموع	
	تكرار	نسبة %	تكرار	نسبة %	تكرار	نسبة %	تكرار	نسبة %
معاملة حسنة	345	32.9	381	36.3	365	34.8	1091	34.6
معاملة عادية	540	51.4	526	50.1	558	53.1	1624	51.6
معاملة غير حسنة	145	13.8	128	12.2	116	11.0	389	12.3
غير مبين	20	1.9	15	1.4	11	1.0	46	1.5
المجموع	1050	100%	1050	100%	1050	100%	3150	100%

شكل رقم (14-1) معاملة الرجل السعودي للمرأة حسب العمر



معاملة الرجل السعودي للمرأة حسب الحالة الاجتماعية

يوضح الجدول رقم (15-1) أن 35% من غير المتزوجين، مقابل 33.7% من المتزوجين، يعتقدون أن الرجل السعودي يعامل المرأة «معاملة حسنة»، في حين أن 54.2% من المتزوجين، مقابل 50.4% من غير المتزوجين، يرون بأنه يعاملها «معاملة عادية». كما تبين أن 13% من غير المتزوجين، و 10.9% من المتزوجين، يرون أن الرجل السعودي يعامل المرأة معاملة «غير حسنة».

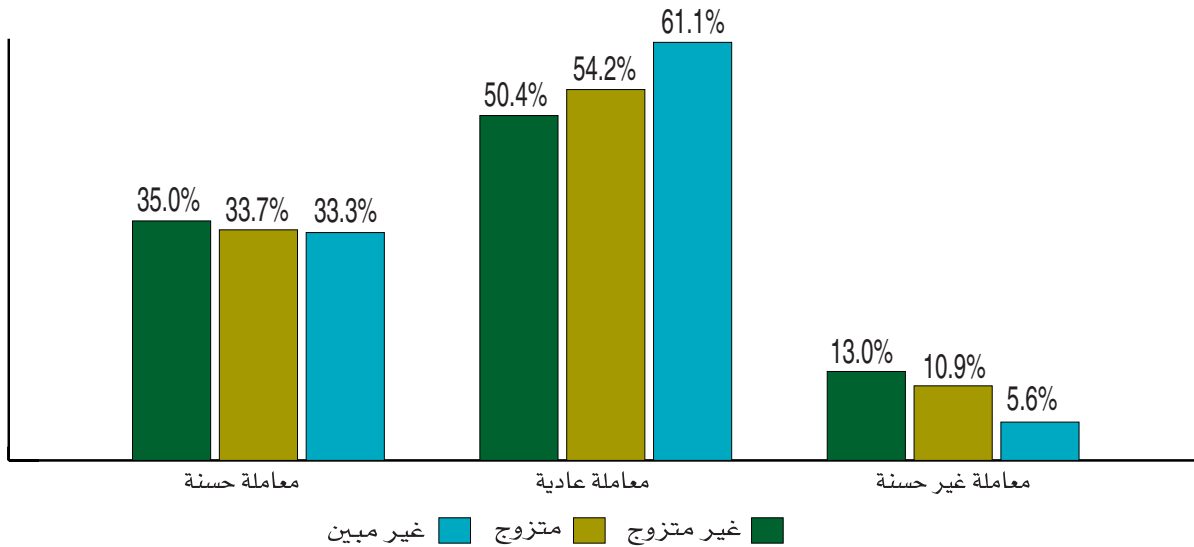
ويشير الجدول إجمالاً إلى وجود فارق ضئيل بين المتزوجين وغير المتزوجين في الرأي حول معاملة المرأة، والأغلبية منهم يتفقون على أن معاملة الرجل السعودي للمرأة «معاملة عادية»، مع تفوق نسبة المتزوجين 54.2%، بينما تقل نسبتهم قليلاً في القول بأن الرجل السعودي يعامل المرأة «معاملة حسنة»، وتقل قليلاً أيضاً عن غير المتزوجين في الاعتقاد بأن المعاملة «معاملة غير حسنة».



جدول رقم (15-1) معاملة الرجل السعودي للمرأة حسب الحالة الاجتماعية

المجموع		غير مبين		متزوج		غير متزوج		الحالة الاجتماعية صفة المعاملة
تكرار	نسبة %	تكرار	نسبة %	تكرار	نسبة %	تكرار	نسبة %	
1091	34.6	12	33.3	284	33.7	795	35.0	معاملة حسنة
1624	51.6	22	61.1	456	54.2	1146	50.4	معاملة عادية
389	12.3	2	5.6	92	10.9	295	13.0	معاملة غير حسنة
46	1.5	-	-	10	1.2	36	1.6	غير مبين
3150	100%	36	100%	842	100%	2272	100%	المجموع

شكل رقم (15-1) معاملة الرجل السعودي للمرأة حسب الحالة الاجتماعية



معاملة الرجل السعودي للمرأة حسب المهنة

يوضح الجدول رقم (16-1) أن ربات المنازل ومن لا يعملون، هم الأقل ذكراً للمعاملة الحسنة للمرأة، حيث بلغت نسب من ذكروا ذلك في هاتين الفئتين 27.7%، و 29.2% على التوالي، وفي المقابل؛ نجد أن 52.7% من العسكريين يرون بأن الرجل السعودي يعامل المرأة «معاملة حسنة»، يليهم وبفارق واضح الموظفون المدنيون بنسبة 36.8%، وهاتان النسبتان هما الأعلى بين جميع الفئات المهنية. أما بالنسبة للرأي بأن المعاملة «معاملة عادية»، فقد اتضح أن 57.7% من ربات المنازل، و 56.8% من الذين لا يعملون، يرون أن الرجل السعودي يعامل المرأة «معاملة عادية». أما بالنسبة للقول بـ«معاملة غير حسنة»، فقد تبين انخفاض النسبة العامة لجميع الفئات إلى 12.4%، وتبرز نسبة 2.2% من الموظفين العسكريين بوصفها أقل النسب، لتبين أن هذه الفئة وبفارق كبير عن باقي الفئات تشير إلى أن الموظفين العسكريين أكثر الفئات اعتقاداً أن المرأة يتم معاملتها معاملة حسنة.



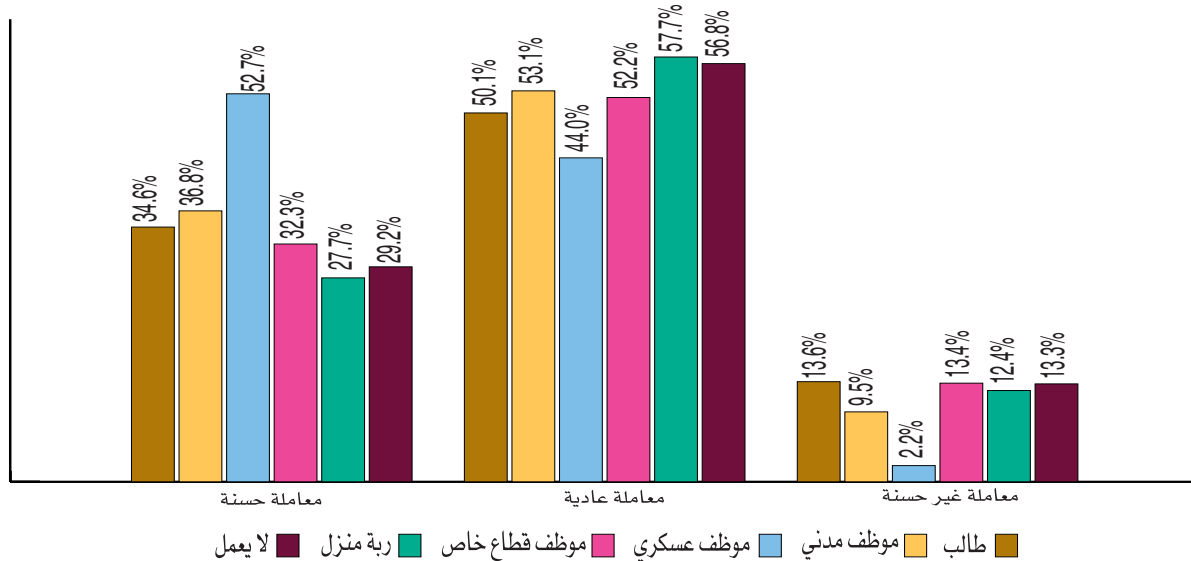
قضايا المرأة وحقوقها.. كما يراها الشباب السعودي

ويشير الجدول إجمالاً إلى أن الموظفين العسكريين هم أكثر الفئات اعتقاداً أن الرجل السعودي يعامل المرأة «معاملة حسنة»، بينما يلاحظ أن ربّات المنازل هن أقلّ الفئات اعتقاداً بصحة ذلك، إلاّ أنهن أيضاً أكثر فئة تعتقد أن الرجل السعودي يعامل المرأة «معاملة عادية»، مع ملاحظة ارتفاع نسبة من أشرن إلى أن الرجل السعودي يعامل المرأة «معاملة غير حسنة»، وذلك مقارنة بالعسكريين، الذي يبدو أن لديهم رأياً سلبياً تجاه المرأة عموماً.

جدول رقم (16-1) معاملة الرجل السعودي للمرأة حسب المهنة

المهنة	طالب		موظف مدني		موظف عسكري		موظف قطاع خاص		ربة منزل		لا يعمل		غير مبين		المجموع	
	نسبة %	تكرار	نسبة %	تكرار	نسبة %	تكرار	نسبة %	تكرار	نسبة %	تكرار	نسبة %	تكرار	نسبة %	تكرار	نسبة %	تكرار
معاملة حسنة	34.6	646	36.8	201	52.7	48	32.3	60	27.7	38	29.2	79	35.8	19	34.6	1091
معاملة عادية	50.1	935	53.1	290	44.0	40	52.2	97	57.7	79	56.8	154	49.1	26	51.5	1621
معاملة غير حسنة	13.6	253	9.5	52	2.2	2	13.4	25	12.4	17	13.3	36	13.2	7	12.4	392
غير مبين	1.7	32	0.5	3	1.1	1	2.2	4	2.2	3	0.7	2	1.9	1	1.5	46
المجموع	100%	1866	100%	546	100%	91	100%	186	100%	137	100%	271	100%	53	100%	3150

شكل رقم (16-1) معاملة الرجل السعودي للمرأة حسب المهنة



معاملة الرجل السعودي للمرأة حسب المستوى التعليمي

يوضح الجدول رقم (17-1) أن 41.5% من حملة الشهادات التأهيلية والفنية، و 36.1% من حملة الشهادة الثانوية العامة، يرون أن الرجل السعودي يعامل المرأة «معاملة حسنة». في حين أن 56.7% من حملة شهادة البكالوريوس والدراسات العليا، و 53.4% من حملة الشهادة الابتدائية، يرون بأن الرجل السعودي يعامل المرأة «معاملة عادية». كما يتضح الانخفاض الحاد في النسبة العامة 12.5% لمن يرون أن الرجل السعودي يعامل المرأة «معاملة غير حسنة»، مع تفوق ضئيل في نسبة الذين يحملون الشهادة المتوسطة؛ حيث بلغت 13.8%.



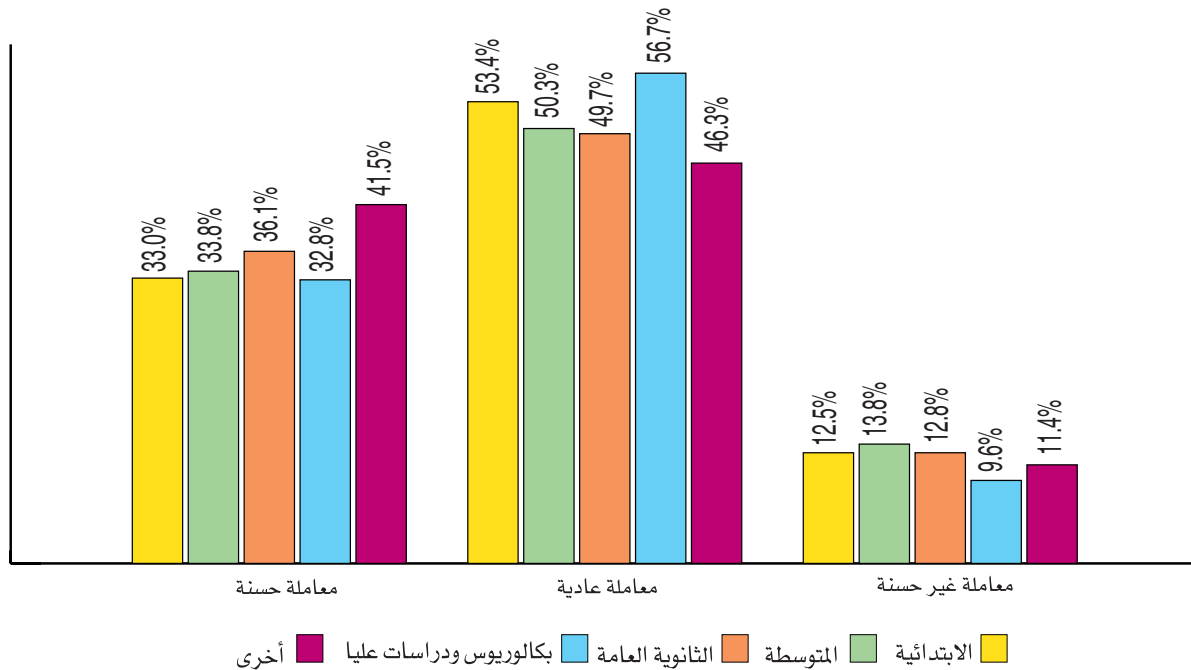
قضايا المرأة وحقوقها.. كما يراها الشباب السعودي

ويشير الجدول إجمالاً إلى أن حوالي ثلثي العينة، لا يرون أن معاملة الرجل السعودي للمرأة معاملة حسنة، حيث اتضح ما يزيد على نصف أفراد العينة، وبمختلف مستوياتهم التعليمية، يصفون معاملة الرجل السعودي للمرأة بأنها «معاملة عادية» بنسبة عامة بلغت 51.5%. ولا تشير الفوارق في النسب بين الفئات التعليمية إلى علاقة واضحة بين المستوى التعليمي والرأي حول معاملة الرجل السعودي للمرأة.

جدول رقم (17-1) معاملة الرجل السعودي للمرأة حسب المستوى التعليمي

صفة المعاملة	المستوى التعليمي		الابتدائية		المتوسطة		الثانوية العامة		بكالوريوس ودراسات عليا		أخرى		غير مبين		المجموع	
	تكرار	نسبة %	تكرار	نسبة %	تكرار	نسبة %	تكرار	نسبة %	تكرار	نسبة %	تكرار	نسبة %	تكرار	نسبة %	تكرار	نسبة %
معاملة حسنة	87	33.0	343	33.8	394	36.1	201	32.8	51	41.5	15	34.9	1091	34.6		
معاملة عادية	141	53.4	511	50.3	543	49.7	347	56.7	57	46.3	22	51.2	1621	51.5		
معاملة غير حسنة	33	12.5	140	13.8	140	12.8	59	9.6	14	11.4	6	14.0	392	12.4		
غير مبين	3	1.1	22	2.2	15	1.4	5	0.8	1	0.8	-	-	46	1.5		
المجموع	264	100%	1016	100%	1092	100%	612	100%	123	100%	43	100%	3150	100%		

شكل رقم (17-1) معاملة الرجل السعودي للمرأة حسب المستوى التعليمي





معاملة الرجل السعودي للمرأة حسب المناطق

يوضح الجدول رقم (1-18) أن 41.6٪ من أفراد العينة في المنطقة الجنوبية، و 36.5٪ من المنطقة الشمالية، يرون أن الرجل السعودي يعامل المرأة «معاملة حسنة»، وتقل النسبة في المناطق الأخرى لتكون في أدنى حالاتها بالمنطقة الشرقية 30٪. كما تبين أن 56.5٪ من المنطقة الشرقية، و 54.8٪ من المنطقة الوسطى، و 46.0٪ من المنطقة الجنوبية، يرون بأن معاملة الرجل السعودي للمرأة «معاملة عادية». وقد تبين أيضاً أن 15.4٪ من المنطقة الغربية، كأعلى نسبة في هذا الرأي، يرون بأن الرجل السعودي يعامل المرأة «معاملة غير حسنة».

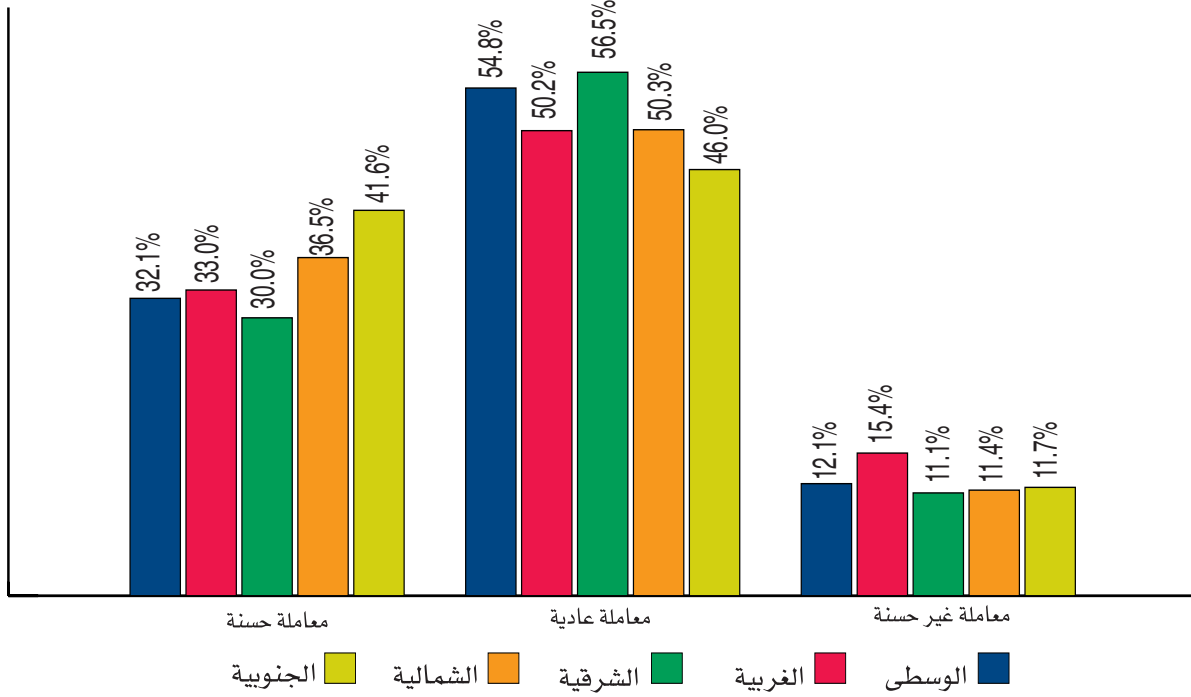
ويشير الجدول إجمالاً إلى وجود تفاوت بسيط بين أفراد العينة في مختلف المناطق، إذ لوحظ ارتفاع نسبة من قالوا إن الرجل السعودي يعامل المرأة «معاملة حسنة» في كلٍ من المنطقتين الجنوبية والشمالية، وانخفاض نسبة ذلك في باقي المناطق، وبخاصة المنطقة الشرقية. أما الذين قالوا إن «المعاملة عادية»، فقد ارتفعت نسبتهم في جميع المناطق تقريباً، عدا هبوطها قليلاً في المنطقة الجنوبية. ويلاحظ أن المنطقة الغربية كانت أكثر المناطق اعتقاداً أن المرأة يتم معاملتها معاملة غير حسنة، وقد يعود ذلك إلى أن المرأة في تلك المنطقة تتمتع بوضع أفضل على الأقل فيما يتعلق بنفوذها الأسري على الزوج والأولاد، بينما تقل النظرة الإيجابية للمرأة في المناطق الأخرى؛ وبخاصة في المنطقتين الجنوبية والشمالية.

جدول رقم (1-18) معاملة الرجل السعودي للمرأة حسب المناطق

المنطقة	الوسطى		الغربية		الشرقية		الشمالية		الجنوبية		المجموع	
	تكرار	نسبة %	تكرار	نسبة %	تكرار	نسبة %	تكرار	نسبة %	تكرار	نسبة %	تكرار	نسبة %
معاملة حسنة	202	32.1	208	33.0	189	30.0	230	36.5	262	41.6	1091	34.6
معاملة عادية	345	54.8	316	50.2	356	56.5	317	50.3	290	46.0	1624	51.6
معاملة غير حسنة	76	12.1	97	15.4	70	11.1	72	11.4	74	11.7	389	12.3
غير مبين	7	1.1	9	1.4	15	2.4	11	1.7	4	0.6	46	1.5
المجموع	630	100%	630	100%	630	100%	630	100%	630	100%	3150	100%



شكل رقم (18-1) معاملة الرجل السعودي للمرأة حسب المناطق





الخلاصة:

بينت النتائج المتعلقة بآراء أفراد العينة حول معاملة الرجل السعودي للمرأة، وما إذا كانت «معاملة حسنة»، أو «معاملة عادية»، أو «معاملة غير حسنة»، وفقاً للخصائص الديموغرافية؛ أن حوالي ثلثي العينة لا يرون في معاملة الرجل السعودي للمرأة معاملة حسنة، فقد اتضح أن 34.6% فقط يرون بأن الرجل السعودي يعامل المرأة «معاملة حسنة»، في حين يبين 51.6% أنه يعاملها «معاملة عادية»، وأوضح 12.3% أن المعاملة «غير حسنة». وقد برزت بوضوح نسبة الإناث 57.9%، حيث أكد أن «المعاملة عادية». وبينت نسبة كبيرة من الإناث 15.7%، مقارنة بالذكور 9%، أن الرجل السعودي يعامل المرأة «معاملة غير حسنة». وفيما يتعلق بالفئات العمرية، اتضح أن الفئة العمرية الوسطى 20-24 سنة من أفراد العينة؛ أكثر اعتقاداً أن المرأة تعامل «معاملة حسنة»، وأن الفئة العمرية الأصغر سناً 15-19 سنة يميلون إلى القول إن المرأة تحظى بمعاملة غير حسنة. تبين كذلك، أن نسبة أعلى من المتزوجين ترى أن المرأة تعامل «معاملة عادية»، وربما كان رأيهم انعكاس لواقع الحال. وفيما يتعلق بالمهنة، تبين أن الموظفين العسكريين هم أكثر الفئات اعتقاداً أن المرأة تحصل على «معاملة حسنة»، مع الإشارة إلى أن لدى هذه الفئة موقفاً سلبياً من المرأة، تبين في جداول سابقة.

من جانب آخر، لم يتضح بشكل كافٍ أثر متغير التعليم في الرأي حول معاملة المرأة، إلا أن أكثر من نصف أفراد العينة يرون أن المرأة تحصل على «معاملة عادية». أما فيما يخص المناطق، فقد ارتفعت نسبة من يرى المعاملة الحسنة للمرأة. وذلك في المنطقتين الشمالية والجنوبية، إلا أننا لاحظنا أن أفراد العينة في المنطقة الغربية أكثر الفئات اعتقاداً أن المرأة تعامل «معاملة غير حسنة».



الباب الثاني

التحديات التي تواجه المرأة كما يراها الشباب من الجنسين

الفصل الأول

مشكلات تأخر سن الزواج

الفصل الثاني

الأنشطة الترفيهية للمرأة

الفصل الثالث

زيادة فرص عمل المرأة



الفصل الأول

مشكلات تأخر سن الزواج (الغنوسة)

تهييد:

تم توجيه سؤال لأفراد العينة من الإناث فقط وعددهن 1575 لمعرفة حجم المعاناة من مشكلة تأخر سن الزواج، أو ما يطلق عليه أحياناً «الغنوسة». الهدف من السؤال: معرفة مدى شعور الفتيات بأهمية هذه المشكلة، وما إذا كانت تلك المشكلة «مهمة جداً»، أو «متوسطة الأهمية»، أو «قليلة الأهمية»، أو أن الإناث «لا يواجهن» المشكلة. والجداول (من 1-2 إلى 5-2) تعرض النتائج التي تم التوصل إليها.

مشكلات تأخر سن الزواج حسب العمر

يوضح الجدول رقم (1-2- إناث) وجود علاقة طردية بين العمر وتقييم الإناث لأهمية مشكلة تأخر سن الزواج، إذ كلما ارتفع العمر؛ ارتفعت نسبة من يرين أن المشكلة «مهمة جداً»، حيث بلغت النسبة 8.4% لدى الفئة العمرية 15-19 سنة، وترتفع إلى 19.8% لدى الفئة العمرية 20-24 سنة، ثم تزداد قليلاً إلى 21.8% لدى الفئة العمرية 25-29 سنة. أما من أشرن إلى أن المشكلة «متوسطة الأهمية»، فقد كانت نسبتهن متدنية إجمالاً وبحدود 8.4%. أما اللاتي أشرن إلى أن المشكلة «قليلة الأهمية»، فقد بلغت نسبتهن العامة 11.6%، مع ارتفاعها إلى 14.1% لدى الفئة العمرية 20-24 سنة. أما من «لا يواجهن» المشكلة، فقد ارتفعت نسبتهن عكسياً، إذ كلما ارتفع العمر؛ هبطت النسبة، طبقاً لذلك فهي أي: النسبة 71.2% لدى الفئة العمرية 15-19 سنة، وهذا أمر طبيعي جداً نظراً لصغر السن، وتهبط إلى 55.9% لدى الفئة العمرية 20-24 سنة، ثم تهبط قليلاً إلى 53.4% لدى الفئة العمرية 25-29 سنة.

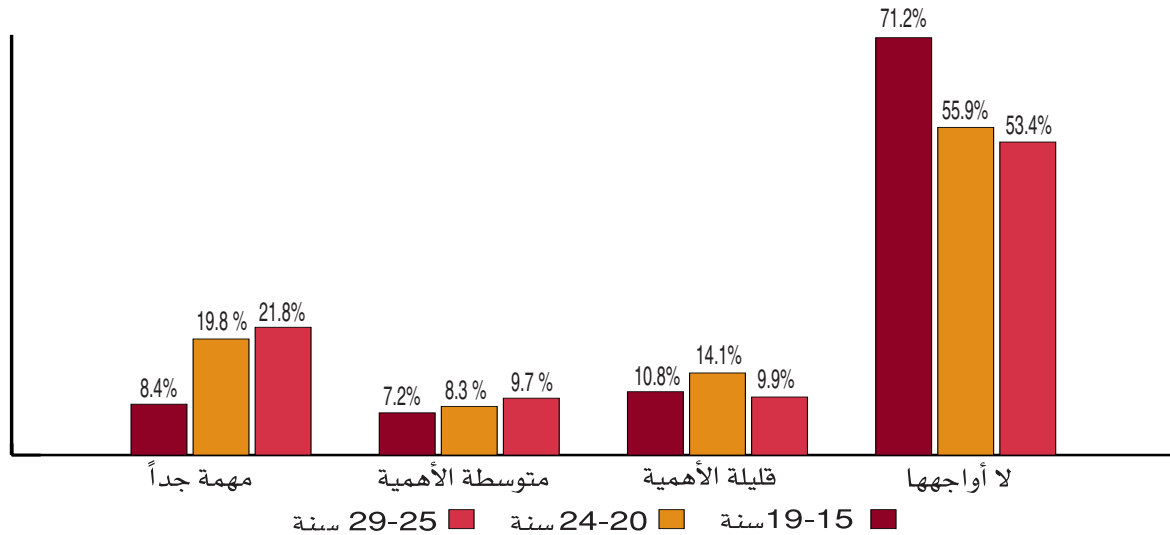
ويشير الجدول إجمالاً أنه كلما ارتفع العمر؛ ارتفعت نسبة من يرين أن مشكلة تأخر سن الزواج «مهمة جداً»، وهذا أمر متوقع، لأن الفتاة قد تزداد معاناتها مع المشكلة مع مرور الوقت. ونستنتج من الجدول: أن حوالي 46% من اللاتي يقعن في الفئة العمرية 25-29 سنة، وهي سن الزواج الشائعة، يعانين من مشكلة تأخر الزواج، وأن نسبة المعاناة تهبط مع هبوط العمر، حيث تصل نسبة من يواجهن المشكلة في الفئة العمرية الدنيا أقل من 29%، مما يعطي مؤشراً آخر؛ وهو: أن زواج الفتاة عادة ما يتم في سن متأخرة مقارنة بما كان يحدث قبل عدة سنوات، حيث كانت الفتاة تتزوج تحت سن العشرين.



جدول رقم (1-2) مشكلات تأخر سن الزواج حسب العمر

العمر	سنة 19-15		سنة 20-24		سنة 25-29		المجموع	
	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار
مهمة جداً	8.4	44	19.8	104	21.8	115	16.7	263
متوسطة الأهمية	7.2	38	8.3	44	9.7	51	8.4	133
قليلة الأهمية	10.8	57	14.1	74	9.9	52	11.6	183
لا أواجهها	71.2	374	55.9	293	53.4	281	60.2	948
غير مبين	2.3	12	1.7	9	5.1	27	3.0	48
المجموع	%100	525	%100	524	%100	526	%100	1575

شكل رقم (1-2) مشكلات تأخر سن الزواج حسب العمر



مشكلات تأخر سن الزواج حسب الحالة الاجتماعية

يوضح الجدول رقم (2-2) تقارباً في نسب المتزوجات وغير المتزوجات في تقييم أهمية مشكلة تأخر سن الزواج عند الفتاة، حيث بلغت النسبة لمن يرين أن المشكلة «مهمة جداً» 17.2% عند غير المتزوجات، مقابل 15.5% عند المتزوجات. أما من أشرن إلى أن المشكلة «متوسطة الأهمية»، ف لوحظ شبه تطابق في النسبة، حيث بلغت حوالي 8.4% عند الفئتين. أما من أشرن إلى أن المشكلة «قليلة الأهمية»، فقد بلغت النسبة 13.8% عند غير المتزوجات، و 6.7% عند المتزوجات. ولمعرفة من لا تواجه المشكلة، اتضح من الجدول أن 58.0% من غير المتزوجات لا يواجهن هذه المشكلة، وترتفع النسبة إلى 64.6% لدى المتزوجات، وهذا طبيعي، مع ملاحظة أن المتزوجات اللاتي عبرن عن أهمية المشكلة بالنسبة لهن؛ اعتمدن على خبرتهن السابقة، ومواجهة المشكلة قبل الزواج.

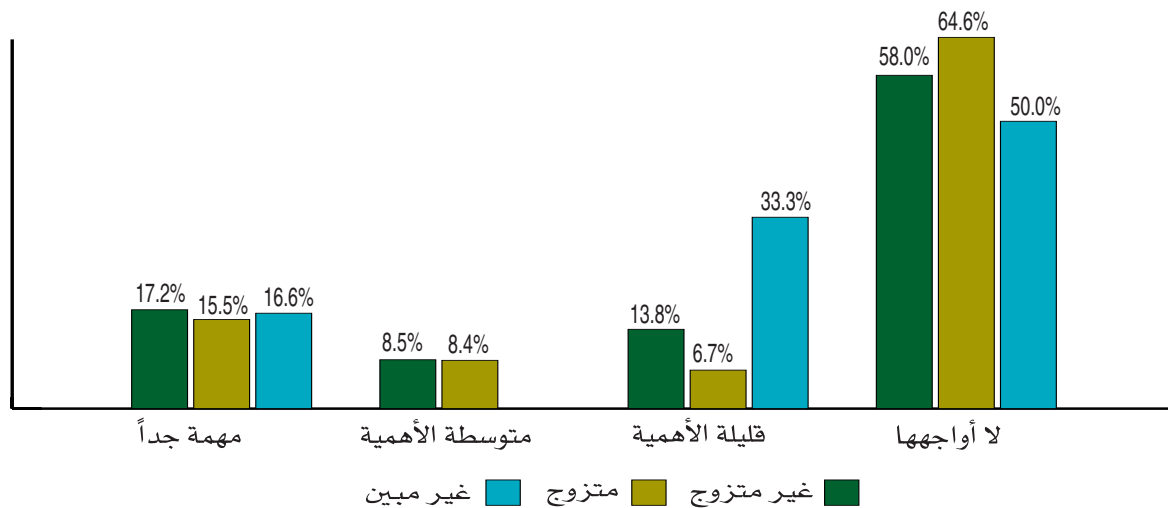


ويشير الجدول إجمالاً إلى تقارب نسب المتزوجات وغير المتزوجات في تقدير أهمية المشكلة، إلا أننا نلاحظ أن نسبة ضئيلة من المتزوجات قللن من أهمية المشكلة مقارنة بغير المتزوجات، وهذا أمر طبيعي ومتوقع، فغير المتزوجات يفكرن بالزواج ومن ثم تصبح المشكلة ذات أهمية أكبر بالنسبة لهن أكثر من المتزوجات، وهو ما لمسناه في خانة «مهمة جداً»، مع الأخذ في الاعتبار أن المتزوجات ربما عبرن عن اتجاه عام؛ خاصة إذا كان لهن قريبات يعانين من تأخر سن الزواج، كما يمكن أن يكون رأيهن قد بني على خبرتهن الشخصية السابقة للزواج.

جدول رقم (2-2) مشكلات تأخر سن الزواج حسب الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية		غير متزوجة		متزوجة		غير مبين		المجموع
حجم المشكلة	النسبة %	الترار	النسبة %	الترار	النسبة %	الترار	النسبة %	
مهمة جداً	17.2	180	15.5	81	16.6	2	16.7	263
متوسطة الأهمية	8.5	89	8.4	44	-	-	8.4	133
قليلة الأهمية	13.8	144	6.7	35	33.3	4	11.6	183
لا أواجهها	58.0	605	64.6	337	50.0	6	60.2	948
غير مبين	2.3	24	4.6	24	-	-	3.0	48
المجموع	1042	%100	521	%100	12	%100	1575	%100

شكل رقم (2-2) مشكلات تأخر سن الزواج حسب الحالة الاجتماعية



مشكلات تأخر سن الزواج حسب المهنة

يوضح الجدول رقم (2-3- إناث) أن هناك تبايناً في نسب تقدير أهمية مشكلة تأخر سن الزواج لدى الإناث من أفراد العينة، فقد أشارت 27.2% ممن لا يعملن؛ أن المشكلة «مهمة جداً»، بينما كانت النسبة 13.7% عند الطالبات، و 17.1% عند الموظفات المدنيات، وترتفع إلى 24% عند موظفات القطاع الخاص، وتهبط إلى 13.9% عند ربات المنازل.



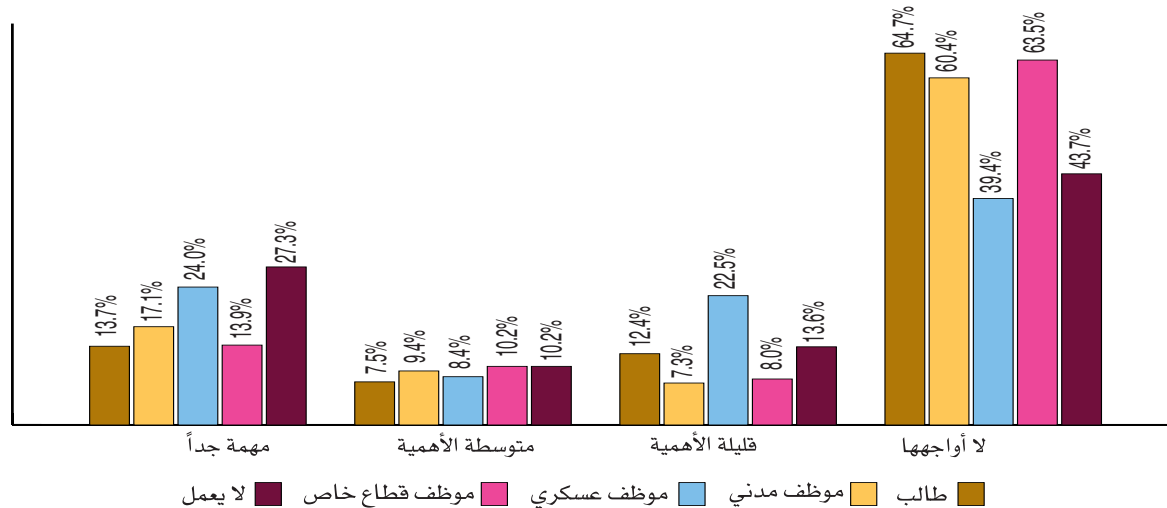
أما من اعتبرن المشكلة «متوسطة الأهمية»، أو «قليلة الأهمية»، فقد كانت نسبهن متدنية إجمالاً. وعما إذا كن «لا يواجهن» المشكلة، أشار إلى ذلك 64.7% من الطالبات، و 60.4% من الموظفات المدنيات، و 63.5% من ربات المنازل، و 43.7% من اللاتي لا يعملن، و 39.4% من موظفات القطاع الخاص.

ويشير الجدول إجمالاً إلى أن نسبة مرتفعة ممن لا يعملن، وكذلك موظفات القطاع الخاص؛ اعتبرن المشكلة «مهمة جداً»، وقد يعود ذلك إلى وجود اتجاه سلبي لدى الشباب للزواج من التي لا تعمل وليس لها دخل، وكذلك من اللاتي يعملن في القطاع الخاص، كالقطاع الصحي مثلاً، ويبدو من الجدول أن أكبر فئتين تريان أهمية مشكلة تأخر سن الزواج؛ هما تلك الفئتان.

جدول رقم (2-3) مشكلات تأخر سن الزواج حسب المهنة

المهنة	طالبة		موظفة مدنية		موظفة قطاع خاص		ربة منزل		لا تعمل		غير مبين		المجموع
	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	
مهمة جداً	13.7	126	17.1	42	24.0	17	13.9	19	27.3	48	39.2	11	16.7
متوسطة الأهمية	7.5	69	9.4	23	8.4	6	10.2	14	10.2	18	10.7	3	8.4
قليلة الأهمية	12.4	114	7.3	18	22.5	16	8.0	11	13.6	24	-	-	11.6
لا تواجهها	64.7	594	60.4	148	39.4	28	63.5	87	43.7	77	50.0	14	60.2
غير مبين	1.6	15	5.7	14	5.6	4	4.4	6	5.1	9	-	-	3.0
المجموع	100	918	100	245	100	71	100	137	100	176	100	28	100

شكل رقم (2-3) مشكلات تأخر سن الزواج حسب المهنة



مشكلات تأخر سن الزواج حسب المستوى التعليمي

يوضح الجدول (2-4-إناث) وجود علاقة طردية بسيطة، إذ كلما ارتفع المستوى التعليمي لأفراد العينة من الإناث؛ ارتفعت نسبة من يرين أن مشكلة تأخر سن الزواج «مهمة جداً»، فالنسبة 7.3% عند حاملات الشهادة الابتدائية، وتصل إلى 12.7% عند ذوات الشهادة المتوسطة، وترتفع إلى 20.7% عند ذوات الشهادة الثانوية،



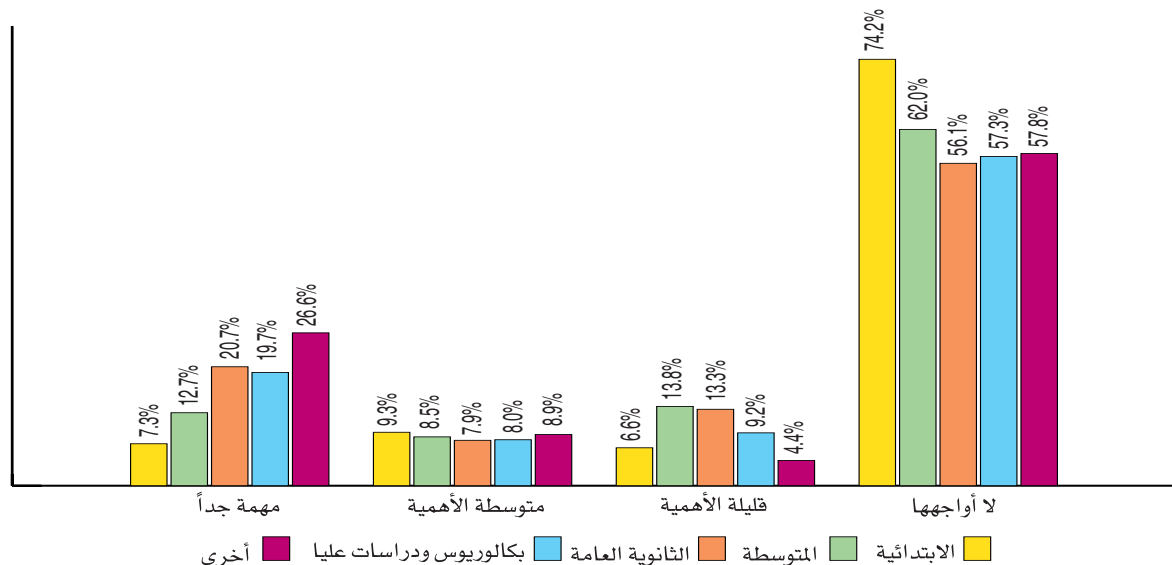
و19.7% عند حاملات الشهادة الجامعية، وترتفع النسبة إلى 26.6% عند حاملات الشهادات الفنية والدبلومات. أما من أشرن إلى أن المشكلة «متوسطة الأهمية»، أو «قليلة الأهمية»، فقد كانت نسبهن متدنية إجمالاً. وعما إذا كن «لا يواجهن» المشكلة، فقد لوحظ ارتفاع نسبة عدم وجود المشكلة عند حاملات الشهادة الابتدائية، فهي 74.2%، وكذلك الشهادة المتوسطة 62.0%، ثم تتقارب النسب لدى الفئات الأخرى، فهي 56.1% عند حاملات الشهادة الثانوية، و 57.3% عند حاملات الشهادة الجامعية، و 57.8% عند حاملات الشهادات الفنية والدبلومات.

ويشير الجدول إجمالاً أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للمرأة؛ ترتفع أهمية المشكلة، مما قد يشير إلى تداخل متغير العمر في الرأي حول هذه المشكلة. ويشير الجدول أيضاً أن المعاناة من المشكلة تهبط مع تدني المستوى التعليمي، مما يشير وبشكل شبه متطابق أن المعاناة من المشكلة ترتفع لدى حاملات الشهادات الثانوية فما فوق، حيث يقع في تلك الفئات من سنهن مناسبة للزواج.

جدول رقم (4-2) مشكلات تأخر سن الزواج حسب المستوى التعليمي

المجموع		غير مبين		أخرى		بكالوريوس ودراسات عليا		الثانوية العامة		المتوسطة		الابتدائية		المستوى التعليمي حجم المشكلة
النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	
16.7	263	4.1	1	26.6	12	19.7	66	20.7	112	12.7	61	7.3	11	مهمة جداً
8.4	133	16.6	4	8.9	4	8.0	27	7.9	43	8.5	41	9.3	14	متوسطة الأهمية
11.6	183	8.3	2	4.4	2	9.2	31	13.3	72	13.8	66	6.6	10	قليلة الأهمية
60.2	948	70.8	17	57.8	26	57.3	192	56.1	304	62.0	297	74.2	112	لا أواجهها
3.0	48	-	-	2.2	1	5.7	19	1.8	10	2.9	14	2.6	4	غير مبين
%100	1575	%100	24	%100	45	%100	335	%100	541	%100	479	%100	151	المجموع

شكل رقم (4-2) مشكلات تأخر سن الزواج حسب المستوى التعليمي





مشكلات تأخر سن الزواج حسب المناطق

يوضح الجدول رقم (2-5) ارتفاع نسبة من أشرن إلى أن مشكلات تأخر الزواج «مهمة جداً» في المنطقتين الغربية والشرقية، حيث النسبة 20% و 20.6% على التوالي، بينما أشرن إلى ذلك 16.2% في المنطقة الجنوبية، و 14.9% في المنطقة الوسطى، و 11.7% في المنطقة الشمالية. وحول ما إذا كانت المشكلة «متوسطة الأهمية»، أشار إلى ذلك 12.3% منهم في المنطقة الوسطى، و 10.8% في المنطقة الغربية، و 7% في المنطقة الشرقية، و 4.1% في المنطقة الشمالية، و 7.9% في المنطقة الجنوبية.

وقد ارتفعت قليلاً نسبة من يرين أن المشكلة «قليلة الأهمية»، وذلك في المنطقة الوسطى 15.2%، والمنطقة الجنوبية 13.9%، والمنطقة الغربية 13.3%، بينما هبطت النسبة إلى 8.2% في المنطقة الشرقية، و 7.3% في المنطقة الشمالية. وعما إذا كن «لا يواجهن» المشكلة، فقد أشار إلى ذلك 74.3% من شابات المنطقة الشمالية، و 60.9% في المنطقة الجنوبية، و 59.0% في المنطقة الشرقية، و 53.9% في المنطقة الوسطى، وأخيراً 52.7% في المنطقة الغربية.

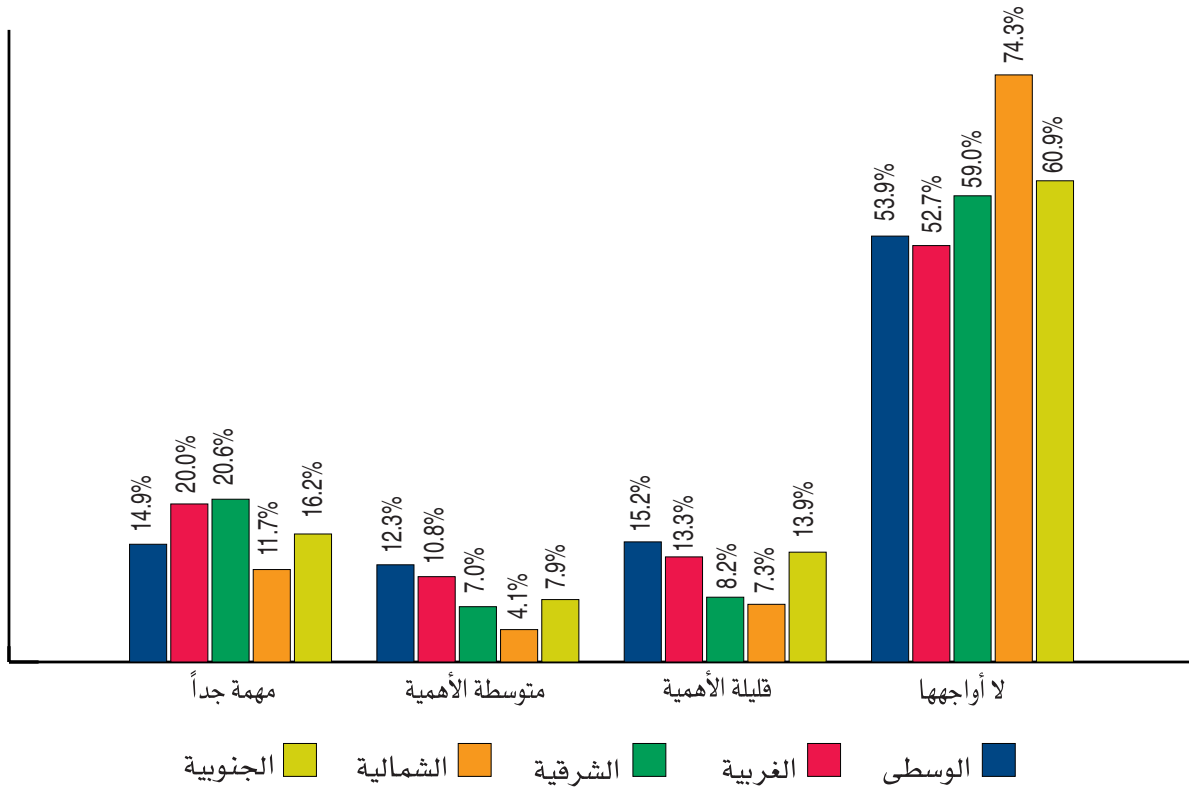
ويشير الجدول إجمالاً إلى أن المنطقتين الغربية والشرقية؛ هما الأعلى نسبة في الإشارة لأهمية المشكلة، وأن المنطقة الشمالية سجلت أدنى النسب في ذلك، الأمر الذي يؤكد أن هذه المنطقة هي أعلى منطقة تقل فيها نسبة تأخر سن الزواج، وقد يشير ذلك إلى أن زواج الفتاة يتم فيها في سن مبكرة، بخلاف المنطقتين الغربية والشرقية، ويمكن القول إن المشكلة تزيد في المجتمعات الحضرية، وتقل في المناطق الريفية، بسبب تفكك العلاقات في المناطق الحضرية، وتماسكها في المجتمعات الريفية.

جدول رقم (2-5) مشكلات تأخر سن الزواج حسب المناطق

المجموع	الجنوبية		الشمالية		الشرقية		الغربية		الوسطى		المنطقة حجم المشكلة
	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	
مهمة جداً	16.7	263	16.2	51	11.7	37	20.6	65	20.0	63	47
متوسطة الأهمية	8.4	133	7.9	25	4.1	13	7.0	22	10.8	34	39
قليلة الأهمية	11.6	183	13.9	44	7.3	23	8.2	26	13.3	42	48
لا يواجهها	60.2	948	60.9	192	74.3	234	59.0	186	52.7	166	170
غير مبين	3.0	48	0.9	3	2.5	8	5.1	16	3.2	10	11
المجموع	%100	1575	%100	315	%100	315	%100	315	%100	315	315



شكل رقم (5-2) مشكلات تأخر سن الزواج حسب المناطق





الخلاصة:

اتضح من النتائج أنه كلما ارتفع العمر لدى الإناث، زادت نسبة من يرين أن تأخر سن الزواج مشكلة «مهمة جداً»، كما اتضح أن غير المتزوجات أكثر إحساساً بالمشكلة من المتزوجات، وهذا أمر طبيعي، ربما لوجود قلق لديهن حيال المستقبل، مع التأكيد أن المتزوجات أيضاً أشرن، وبنسب مرتفعة، إلى أهمية المشكلة، مما يعكس أن لديهن تجربة وإماماً بالآثار السلبية لتأخر سن الزواج عند الفتاة عموماً.

تبين كذلك، أن نسبة مرتفعة ممن لا يعملن، وكذلك موظفات القطاع الخاص؛ اعتبرن المشكلة «مهمة جداً»، وقد يعود ذلك إلى وجود اتجاه سلبي لدى الشباب للزواج من اللواتي لا يعملن وليس لهن دخل، وكذلك ممن يعملن في القطاع الخاص، كالقطاع الصحي مثلاً، وقد اتضح من النتائج أن أكبر فئتين تواجهان مشكلة تأخر سن الزواج، هما تلك الفئتان.

وقد اتضح أن أهمية مشكلة تأخر سن الزواج ترتفع لدى حاملات الشهادات الثانوية والبكالوريوس وحاملات الشهادات الفنية والدبلومات عند مقارنتهن بذوات المؤهلات التعليمية الدنيا. وفيما يتعلق بالمناطق، لوحظ أن هناك اهتماماً بهذه المشكلة في جميع المناطق، إلا أن ذلك الاهتمام يقل قليلاً في المنطقة الشمالية، ربما بسبب شيوع زواج الفتاة المبكر، وانخفاض تكاليف الزواج مقارنة بالمناطق الأخرى التي تغلب عليها النزعة الحضرية.



الفصل الثاني الأنشطة الترفيهية للمرأة

تمهيد:

تم توجيه سؤال لأفراد العينة حول مدى أهمية توفير أنشطة ترفيهية للمرأة، وما إذا كان يجب أن تتوجه جهود الدولة للعناية بها حاضراً ومستقبلاً، وذلك لمعرفة ما إذا كانت هذه القضية «مهمة جداً»، أو «متوسطة الأهمية»، أو «قليلة الأهمية». الهدف من السؤال، هو: معرفة مدى شعور الشباب بأهمية هذه المسألة، وبالتالي معرفة مدى إدراكهم لمستوى النقص الذي يلقيه موضوع كهذا على وجدان المرأة، ودرجة أهميتها من وجهة نظرهم، ولاسيما في مجتمع «محافظ» لا يتيح للمرأة مشاركة الرجل في أماكن الترفيه عموماً. والجدول (2-11) تعرض النتائج التي تم التوصل إليها.

الأنشطة الترفيهية للمرأة حسب الجنس

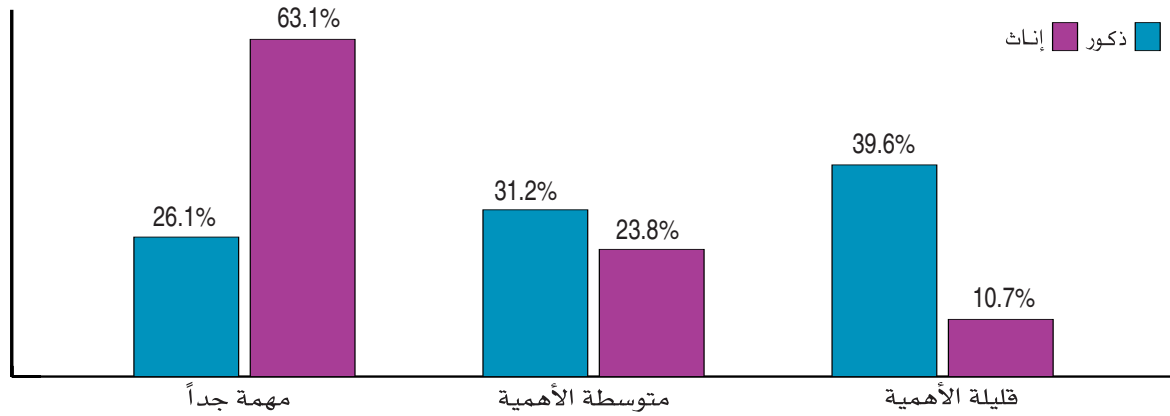
تؤكد النتائج الموضحة في الجدول (2-6) الفكر الذكوري في المجتمع السعودي، الذي اتضح في أكثر من موقع في هذه الدراسة، فكما توضح الأرقام، فإن نسبة الإناث اللواتي أشرن إلى أن توفير مزيد من الأنشطة الترفيهية للمرأة مسألة «مهمة جداً» كانت مرتفعة؛ وبلغت 63.1٪، مقابل 26.1٪ عند الذكور. أما الذين أشاروا إلى أنها «متوسطة الأهمية»، فقد كانت نسبتهم العامة 27.5٪، وبلغت 31.2٪ عند الذكور، و23.8٪ عند الإناث. وفيما إذا كانت المشكلة «قليلة الأهمية»، أشار 39.6٪ من الذكور أنها كذلك، بينما انخفضت النسبة إلى 10.7٪ عند الإناث. ويشير الجدول إجمالاً إلى أن نسبة عالية من الإناث ترى الأهمية القصوى لأن تتوجه جهود الدولة في الوقت الحاضر والمستقبل القريب لتوفير أنشطة ترفيهية للمرأة، بينما أشار الذكور ونسبة كبيرة منهم أن هذه القضية «قليلة الأهمية»، وتعتبر النتيجة عن شكوى النساء من ندرة النشاطات الترفيهية المتوفرة لهن، وتحفظ الذكور وعدم رغبتهم ممارسة المرأة للنشاطات الترفيهية.

جدول رقم (2-6) الأنشطة الترفيهية للمرأة حسب الجنس

الجنس مدى الأهمية	ذكر		أنثى		المجموع	
	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار
مهمة جداً	26.1	411	63.1	994	44.6	1405
متوسطة الأهمية	31.2	491	23.8	375	27.5	866
قليلة الأهمية	39.6	623	10.7	169	25.1	792
غير مبين	3.2	50	2.3	37	2.8	87
المجموع	100%	1575	100%	1575	100%	3150



شكل رقم (2-6) الأنشطة الترفيهية للمرأة حسب الجنس



الأنشطة الترفيهية للمرأة حسب العمر

يوضح الجدول رقم (2-7) أن توفير أنشطة ترفيهية للمرأة قضية «مهمة جداً» عند 47% من أفراد العينة في الفئتين العمريتين 15-19 سنة و 20-24 سنة، بينما هبطت النسبة إلى 39.9% لدى الفئة العمرية 25-29 سنة. وعما إذا كانت الأنشطة الترفيهية «متوسطة الأهمية»، أشار إلى ذلك 30.7% من الفئة العمرية 25-29 سنة، وذلك كأعلى نسبة، بينما كانت النسبة 26.8% لدى الفئة العمرية 15-19 سنة، و 25% للفئة العمرية 20-24 سنة. ويلاحظ من الجدول تقارب نسب من ذكروا أن الأنشطة الترفيهية «متوسطة الأهمية» مع من أشاروا إلى أنها «قليلة الأهمية»، حيث لوحظ وجود علاقة طردية بسيطة لمن يرون أن الأنشطة الترفيهية «قليلة الأهمية»، إذ أشار إلى ذلك ما نسبته 24.2% للفئة العمرية 15-19 سنة، ثم صعدت النسبة بشكل طفيف إلى 25% لدى الفئة العمرية 20-24 سنة، ثم صعدت وبالدرجة نفسها تقريباً إلى 26% لدى الفئة العمرية 25-29 سنة.

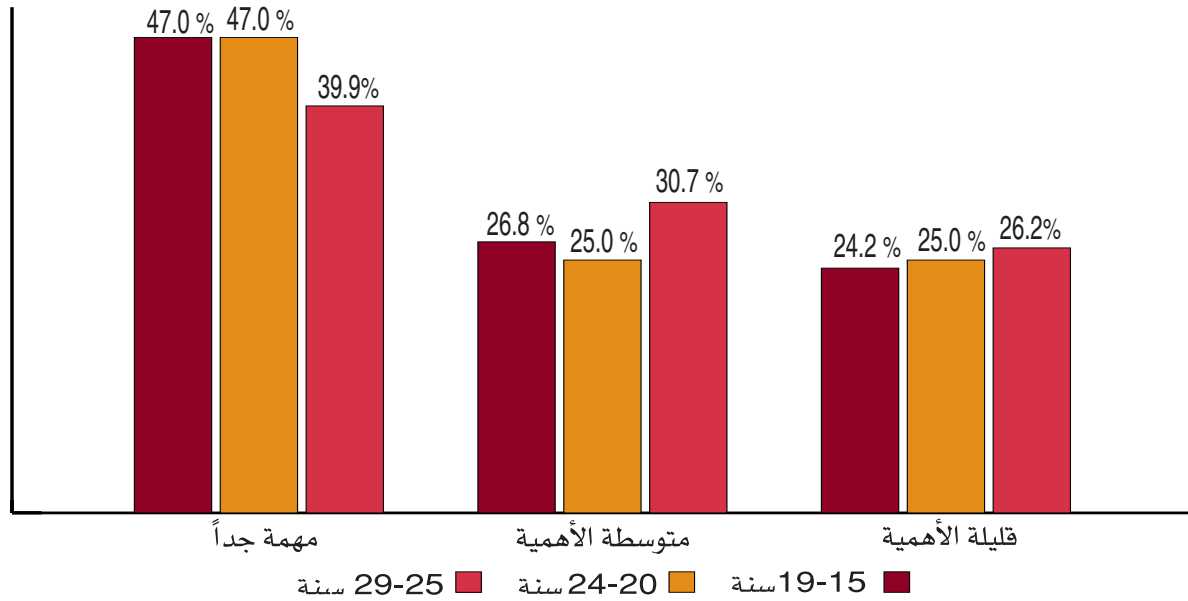
ويشير الجدول إجمالاً إلى أن الفئتين العمريتين 15-19 سنة و 20-24 سنة، توليان وبدرجة متقاربة، أهمية أكبر لتوفير أنشطة ترفيهية للمرأة، وذلك عند مقارنتهما بالفئة العمرية 25-29 سنة، وهي نتيجة تتسق مع نتائج سابقة، اتضح فيها أن الأصغر سناً أقل محافظة من الفئات العمرية الأكبر.

جدول رقم (2-7) الأنشطة الترفيهية للمرأة حسب العمر

مدى الأهمية	العمر		19-15 سنة		24-20 سنة		29-25 سنة		المجموع	
	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار
مهمة جداً	47.0	493	47.0	493	47.0	493	39.9	419	44.6	1405
متوسطة الأهمية	26.8	281	26.8	263	25.0	263	30.7	322	27.5	866
قليلة الأهمية	24.2	254	24.2	263	25.0	263	26.2	275	25.1	792
غير مبين	2.1	22	2.1	31	3.0	34	3.2	34	2.8	87
المجموع	100%	1050	100%	1050	100%	1050	100%	1050	100%	3150



شكل رقم (2-7) الأنشطة الترفيهية للمرأة حسب العمر



الأنشطة الترفيهية للمرأة حسب الحالة الاجتماعية

يوضح الجدول رقم (2-8) تقارباً في نسب من قالوا أن توجيه جهود الدولة حاضراً ومستقبلاً لتوفير أنشطة ترفيهية للمرأة، مسألة «مهمة جداً»، إذ أشار إلى ذلك ما نسبتهم 45.7% من المتزوجين، مقابل 44.1% من غير المتزوجين. أما الذين قالوا إن تلك المشكلة «متوسطة الأهمية»، فقد بلغت نسبتهم 29.6% من المتزوجين، مقابل 26.8% من غير المتزوجين، يوضح الجدول أيضاً أن الذين أشاروا إلى أن المشكلة «قليلة الأهمية»، كانت 26.4% بين غير المتزوجين، مقابل 21.9% بين المتزوجين.

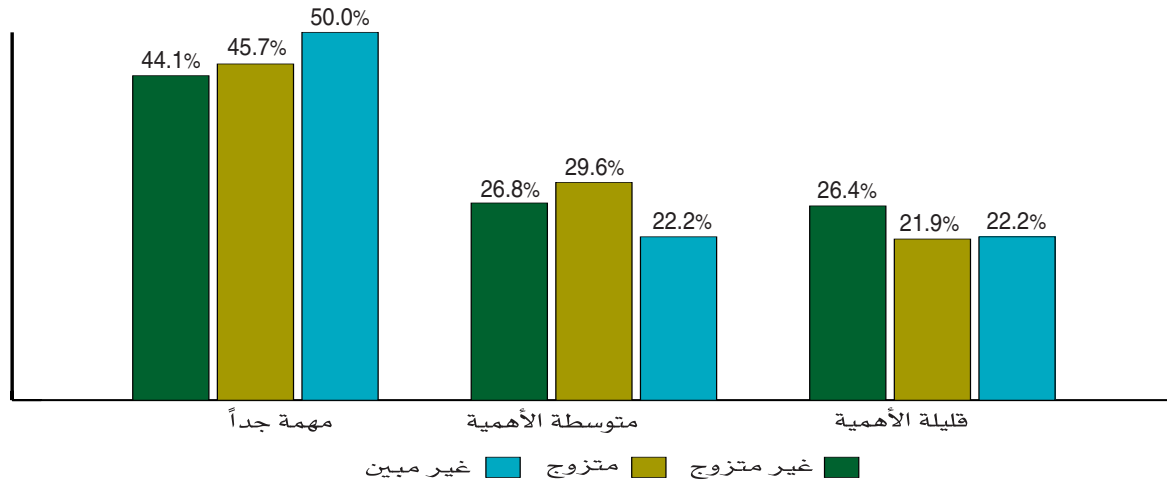
ويشير الجدول إجمالاً إلى أن الجميع يولون أهمية لتوفير أنشطة ترفيهية للمرأة، حيث أن تقارب النسب لا يعطي دلالة كافية لأثر متغير الحالة الاجتماعية، أو وجود اختلاف مهم في الآراء بين المتزوجين وغير المتزوجين.

جدول رقم (2-8) الأنشطة الترفيهية للمرأة حسب الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية مدى الأهمية		غير متزوج		متزوج		غير مبین		المجموع
		النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	
مهمة جداً		44.1	1002	45.7	385	50.0	18	44.6
متوسطة الأهمية		26.8	609	29.6	249	22.2	8	27.5
قليلة الأهمية		26.4	600	21.9	184	22.2	8	25.1
غير مبین		2.7	61	2.9	24	5.6	2	2.8
المجموع		100%	2272	100%	842	100%	36	3150



شكل رقم (2-8) الأنشطة الترفيهية للمرأة حسب الحالة الاجتماعية



الأنشطة الترفيهية للمرأة حسب المهنة

يوضح الجدول رقم (2-9) أن ربات المنازل أعلى فئة بين الفئات المهنية ترى أن توجيه جهود الدولة في الوقت الحاضر والمستقبل القريب قضية «مهمة جداً»، إذ أشار إلى ذلك ما نسبتهن 61.3%، يليهن الذين لا يعملون 50.6%، ثم الطلاب 46.1%، ثم موظفو القطاع الخاص 41.4%، ثم الموظفون المدنيون 35.7%، وأخيراً الموظفون العسكريون 23.1%. أما الذين أشاروا إلى أن هذه المسألة «متوسطة الأهمية»، فقد كانت نسبهم متقاربة، ويلاحظ ارتفاع النسبة إلى 34.9% عند موظفي القطاع الخاص وهبوطها إلى 27.7% عند من لا يعملون. وعما إذا كانت المشكلة «قليلة الأهمية»، فقد لوحظ تفاوت واضح في النسب، فقد أشار إلى ذلك 42.9% من الموظفين العسكريين كأعلى نسبة، بينما بلغت النسبة 12.4% عند ربات المنازل، و 18.8% عند من لا يعملون، و 20.4% عند موظفي القطاع الخاص، و 28.4% عند الموظفين المدنيين، ثم 25.9% عند الطلبة.

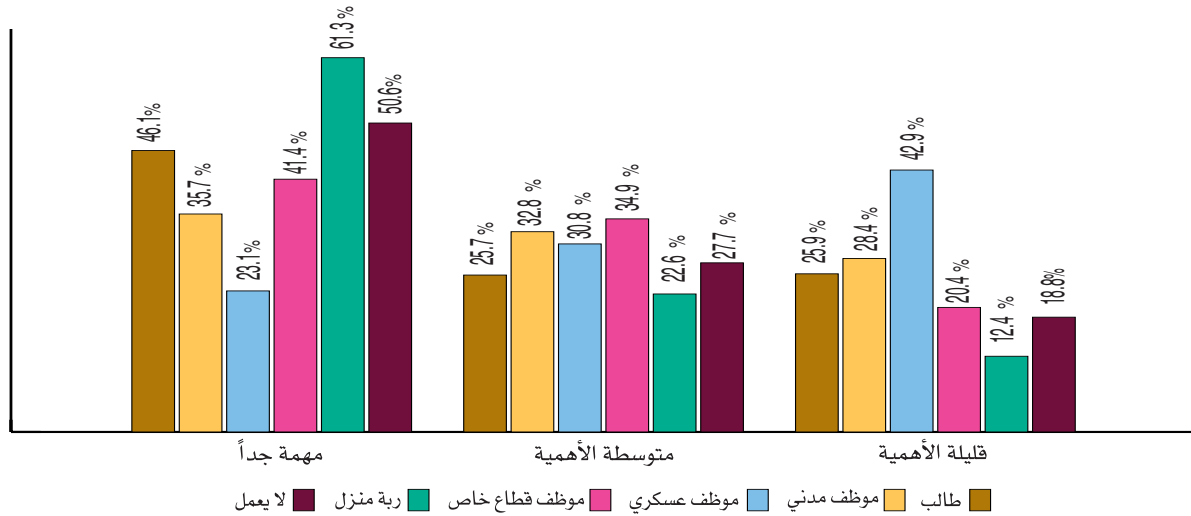
ويشير الجدول إجمالاً إلى أن ربات المنازل، وبنسبة عالية، يرين أن من الأهمية بمكان توجيه جهود الدولة حاضراً ومستقبلاً لتوفير أنشطة ترفيهية للمرأة، ويلاحظ هنا تأثير متغير الجنس، إلا أننا نلاحظ وبالوقت نفسه أن الموظفين العسكريين، هم الفئة الأكبر التي لا تعطي أهمية لتوفير أنشطة ترفيهية للمرأة مقارنة بأصحاب المهن الأخرى.

جدول رقم (2-9) الأنشطة الترفيهية للمرأة حسب المهنة

المهنة	طالب		موظف مدني		موظف عسكري		موظف قطاع خاص		ربة منزل		لا يعمل		غير مبين		المجموع	
	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار
مهمة جداً	46.1	860	35.7	195	23.1	21	41.4	77	61.3	84	50.6	137	60.4	32	44.6	1406
متوسطة الأهمية	25.7	479	32.8	179	30.8	28	34.9	65	22.6	31	27.7	75	11.3	6	27.4	863
قليلة الأهمية	25.9	483	28.4	155	42.9	39	20.4	38	12.4	17	18.8	51	18.9	10	25.2	793
غير مبين	2.4	44	3.1	17	3.3	3	3.2	6	3.6	5	3.0	8	9.4	5	2.8	88
المجموع	100%	1866	100%	546	100%	91	100%	186	100%	137	100%	271	100%	53	100%	3150



شكل رقم (2-9) الأنشطة الترفيهية للمرأة حسب المهنة



الأنشطة الترفيهية للمرأة حسب المستوى التعليمي

يوضح الجدول رقم (2-10) وجود علاقة عكسية، إذ كلما انخفض المستوى التعليمي لأفراد العينة؛ ارتفعت نسبة من يقول إن توجيه جهود الدولة حاضراً ومستقبلاً لتوفير أنشطة ترفيهية للمرأة مسألة «مهمة جداً»، ومن المتوقع أن لهذه النتيجة علاقة بمتغير العمر، الذي اتضح في أكثر من مكان أن له علاقة طردية بدرجة المحافظة، فالأصغر سناً أكثر انفتاحاً وأقل تحفظاً، وكما في الجدول، فقد بلغت النسب لمن ذكروا أن توفير الأنشطة الترفيهية للمرأة مسألة «مهمة جداً» 52.7% عند حملة الشهادة الابتدائية، وانخفضت إلى 47.7% عند حملة الشهادة المتوسطة، ثم إلى 44% عند حملة الشهادة الثانوية العامة، وأخيراً تبلغ 39.4% عند حملة شهادة البكالوريوس والدراسات العليا. أما القول إن المشكلة «متوسطة الأهمية»، فكانت النسبة العامة 27.4%، وترتفع إلى 32.8% عند حملة شهادة البكالوريوس والدراسات العليا. أما الذين قالوا إن هذه القضية «قليلة الأهمية»، فقد كانت نسبتهم العامة 25.2%، مع هبوطها إلى 18.9% عند حملة الشهادة الابتدائية.

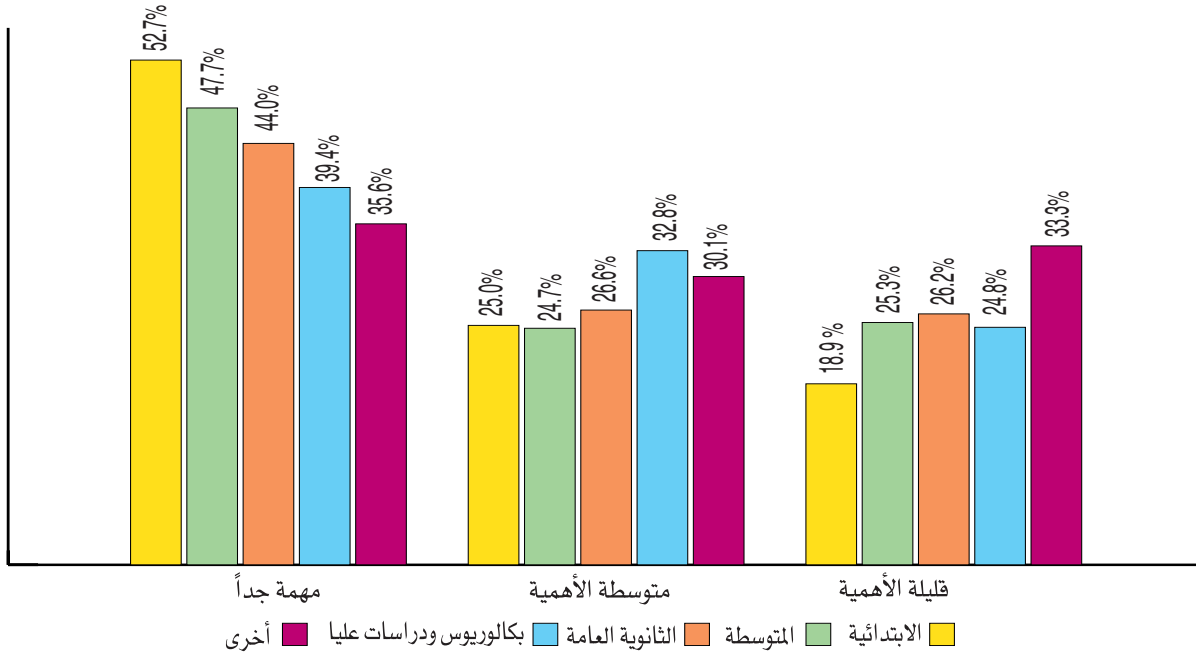
ويشير الجدول إجمالاً إلى ارتفاع نسبة من يرى أهمية توجيه جهود الدولة في الوقت الحاضر والمستقبل لتوفير أنشطة ترفيهية للمرأة، ويزيد الاهتمام بهذا الأمر كلما انخفض متغير المستوى التعليمي؛ لارتباطه بمتغير العمر، مع ملاحظة أن النسب إجمالاً مرتفعة عند كافة الفئات التعليمية.

جدول رقم (2-10) الأنشطة الترفيهية للمرأة حسب المستوى التعليمي

مدى الأهمية	المستوى التعليمي		الابتدائية		المتوسطة		الثانوية العامة		بكالوريوس ودراسات عليا		أخرى		غير مبين		المجموع	
	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار
مهمة جداً	52.7	139	47.7	485	44.0	481	39.4	241	35.0	43	39.5	17	39.5	1406	44.6	1406
متوسطة الأهمية	25.0	66	24.7	251	26.6	291	32.8	201	30.1	37	30.1	17	39.5	863	27.4	863
قليلة الأهمية	18.9	50	25.3	257	26.2	286	24.8	150	33.3	41	33.3	7	16.3	793	25.2	793
غير مبين	3.4	9	2.3	23	3.1	34	2.9	18	1.6	2	1.6	2	4.7	88	2.8	88
الاجموع	100%	264	100%	1016	100%	1092	100%	612	100%	123	100%	43	100%	3150	100%	3150



شكل رقم (2-10) الأنشطة الترفيهية للمرأة حسب المستوى التعليمي



الأنشطة الترفيهية للمرأة حسب المناطق

يوضح الجدول رقم (2-11) أن أفراد العينة في المنطقة الشرقية سجلوا أعلى نسبة: بلغت 52.4% لمن يرون أن توجيه جهود الدولة في الوقت الحاضر والمستقبل القريب لتوفير أنشطة ترفيهية للمرأة؛ قضية «مهمة جداً»، يليهم في ذلك المنطقة الغربية 49.8%، ثم المنطقة الوسطى 47.5%، بينما هبطت النسبة بشكل ملحوظ في المنطقتين الشمالية والجنوبية، فهي في المنطقة الشمالية 34.3%، بينما هي 39% في المنطقة الجنوبية. أما الذين قالوا إن المشكلة «متوسطة الأهمية»، فقد ارتفعت بشكل طفيف إلى 31.4% في المنطقة الشمالية، وانخفضت إلى 24.4% في المنطقة الغربية؛ أما الذين قالوا إن المشكلة «قليلة الأهمية»، فقد بلغت نسبتهم العامة 25.1%، مع هبوط النسبة بشكل واضح إلى 16.7% في المنطقة الشرقية، وهو ما يؤكد اهتمامهم بهذه المسألة.

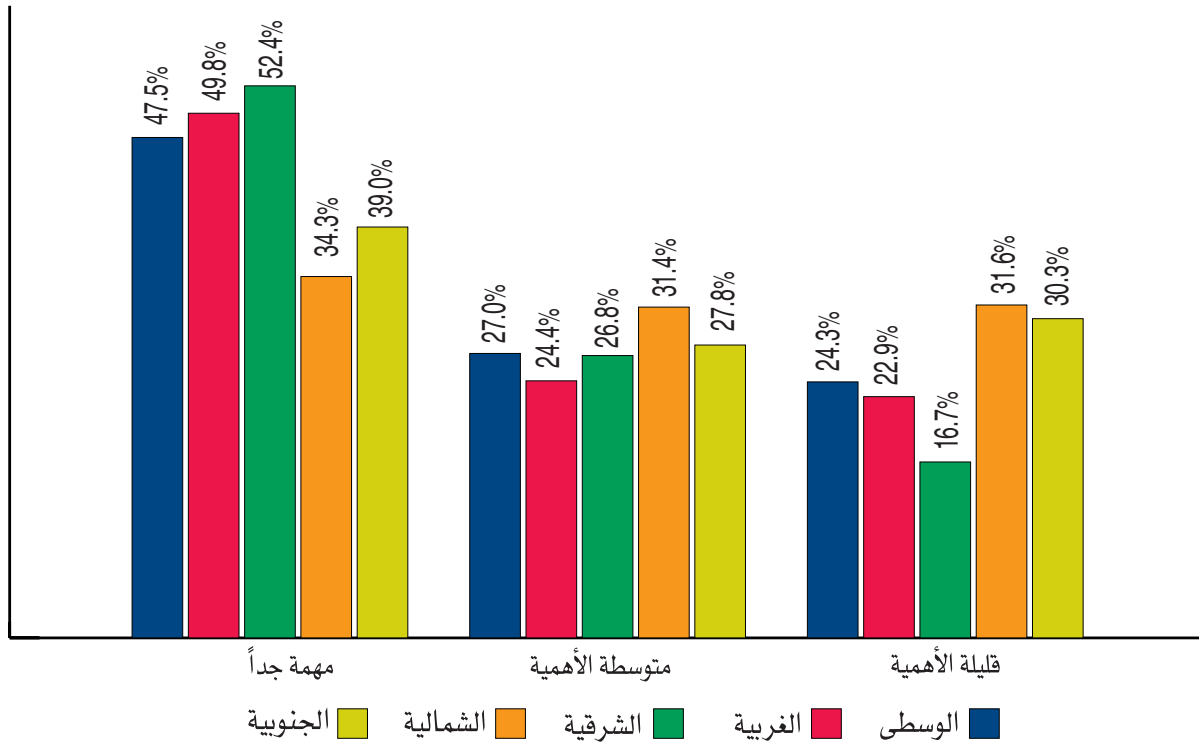
ويشير الجدول إجمالاً إلى أن المناطق الأكثر حضرية، وهي: المنطقة الشرقية، ثم المنطقة الغربية، فالمنطقة الوسطى؛ أكثر اهتماماً بتوفير أنشطة ترفيهية للمرأة، وقد يعود ذلك إلى زيادة الوعي في هذه المناطق، وطبيعتها التي تغلب عليها النزعة الحضرية، بينما لوحظ انخفاض النسبة في المنطقتين الشمالية والجنوبية بسبب طبيعة السكان المحافظة.



جدول رقم (11-2) الأنشطة الترفيهية للمرأة حسب المناطق

المنطقة / مدى الأهمية	الوسطى		الغربية		الشرقية		الشمالية		الجنوبية		المجموع	
	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار
مهمة جداً	47.5	299	49.8	314	52.4	330	34.3	216	39.0	246	44.6	1405
متوسطة الأهمية	27.0	170	24.4	154	26.8	169	31.4	198	27.8	175	27.5	866
قليلة الأهمية	24.3	153	22.9	144	16.7	105	31.6	199	30.3	191	25.1	792
غير مبين	1.3	8	2.9	18	4.1	26	2.7	17	2.9	18	2.8	87
المجموع	100%	630	100%	630	100%	630	100%	630	100%	630	100%	3150

شكل رقم (11-2) الأنشطة الترفيهية للمرأة حسب المناطق





الخلاصة:

اتضح من النتائج أن نسبة عالية من الإناث ترى الأهمية البالغة لتوجيه جهود الدولة في الوقت الحاضر وفي المستقبل القريب لتوفير أنشطة ترفيهية للمرأة، بينما أشار إلى أهمية ذلك نسبة قليلة من الذكور، وقد يعود ذلك إلى أن المرأة تحس بالمشكلة أكثر من غيرها، أو لأن الذكور يتحفظون على ممارسة النساء للنشاطات الترفيهية. والذكور كما تبين في نتائج سابقة أكثر تحفظاً حول وضع المرأة ونشاطاتها.

تبين أيضاً أن صغار السن أكثر انفتاحاً من الفئة العمرية الأكبر، حيث اتضح أن الفئتين العمريتين 15-19 سنة، و20-24 سنة، توليان المشكلة أهمية أكبر مما فعلت الفئة العمرية 25-29 سنة. كما اتضح من النتائج أن حملة الشهادات الدنيا يميلون وبدرجة أكبر من غيرهم إلى الاهتمام بتوفير أنشطة ترفيهية للمرأة، مع التأكيد أن نسبة التأييد عند حملة الشهادات الأعلى تظل مرتفعة، ولكن هذه النتيجة ترتبط بشكل أو بآخر بالعمر، أي أن المستوى التعليمي ليس هو المتغير الفاعل في هذه العلاقة، فالأصغر سناً أقل محافظة وأكثر انفتاحاً من الأكبر سناً. لوحظ أيضاً أن أفراد العينة في المناطق: الشرقية، والغربية، والوسطى؛ ترى أهمية أكبر لتوفير أنشطة ترفيهية للمرأة، مما يوجد في المنطقتين الجنوبية والشمالية، حيث لوحظ انخفاض درجة أهمية هذه القضية في المنطقتين الشمالية والجنوبية، ولذلك علاقة بارتفاع درجة في هاتين المنطقتين، وربما بسبب توفر بدائل اجتماعية أخرى، أو لأن الشباب يرون أن هناك ما هو أهم من توفير أنشطة ترفيهية للمرأة فيهما.



الفصل الثالث

زيادة فرص عمل المرأة

تمهيد:

تم توجيه سؤال لأفراد العينة حول مدى أهمية زيادة فرص عمل المرأة، وما إذا كان يجب أن تتوجه لها جهود الدولة حاضراً ومستقبلاً، وذلك لمعرفة ما إذا كانت المشكلة «مهمة جداً»، أو «متوسطة الأهمية»، أو «قليلة الأهمية». الهدف من السؤال، هو: معرفة مدى شعور الشباب بأهمية عمل المرأة ومشاركتها في التنمية، وكذلك مدى إحساسهم بثقل ضيق فرص العمل على المرأة المشكلة، ودرجة أهميتها من وجهة نظرهم. والجدول (2-17) تعرض النتائج التي تم التوصل إليها.

زيادة فرص عمل المرأة حسب الجنس

يوضح الجدول رقم (2-12) أن 74.1% من الإناث ذكروا أن زيادة فرص عمل المرأة مسألة «مهمة جداً»، مقابل 31.9% من الذكور، الأمر الذي يؤكد مرة أخرى ذكورية المجتمع السعودي واختلاف النظرة للمرأة بين الجنسين. من جانب آخر أشار 32.9% من الذكور أن المشكلة «متوسطة الأهمية»، مقابل 18.9% من الإناث. وعما إذا كانت المشكلة «قليلة الأهمية»، أشار إلى ذلك 33.8% من الذكور، بينما انخفضت النسبة بشكل لافت إلى 5.7% عند الإناث.

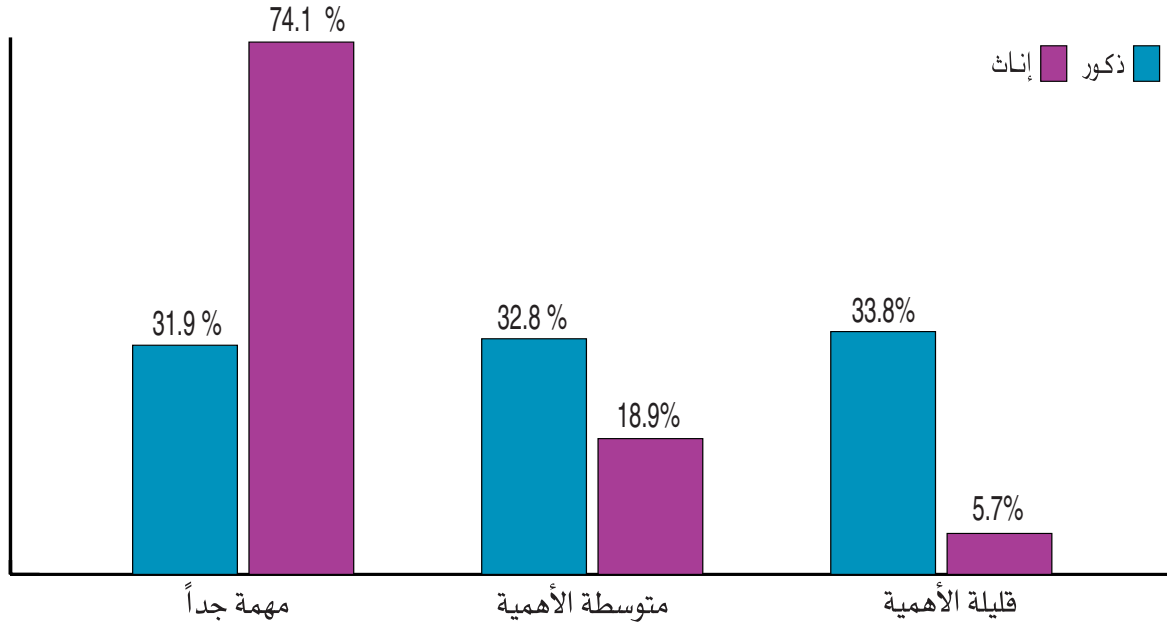
ويشير الجدول إجمالاً إلى أن الإناث أعطوا مشكلة زيادة فرص عمل المرأة أهمية كبرى مقارنة بالذكور، وهو أمر متوقع في هذه المسألة تحديداً، إذ إن السؤال يتعلق بالمرأة، مما يعني التأثير الواضح والمتوقع لمتغير الجنس في آرائهن، وهكذا، فإن الغالبية العظمى من الإناث يرين أن من الأهمية بمكان توجيه جهود الدولة في الوقت الحاضر والمستقبل القريب للعمل على زيادة فرص عمل المرأة، بينما لا يرى ذلك سوى ثلث الذكور من الشباب تقريباً.



جدول رقم (2-12) زيادة فرص عمل المرأة حسب الجنس

الجنس	ذكر		أنثى		المجموع	
	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار
مهمة جداً	31.9	502	74.1	1167	53.0	1169
متوسطة الأهمية	32.8	517	18.9	298	25.9	815
قليلة الأهمية	33.8	533	5.7	89	19.7	622
غير مبن	1.5	23	1.3	21	1.4	44
المجموع	100%	1575	100%	1575	100%	3150

شكل رقم (2-12) زيادة فرص عمل المرأة حسب الجنس



زيادة فرص عمل المرأة حسب العمر

يوضح الجدول رقم (2-13) أن هناك تقارباً في نسب من ذكروا أن زيادة فرص عمل المرأة مسألة «مهمة جداً»، إذ أشار إلى ذلك 52.5% من الفئة العمرية 15-19 سنة، بينما زادت النسبة قليلاً إلى 54.9% لدى الفئة العمرية 20-24 سنة، ثم انخفضت النسبة قليلاً إلى 51.6% عند الفئة العمرية 25-29 سنة. أما من ذكروا أن المشكلة «متوسطة الأهمية»، فقد أشار إلى ذلك 29.8% من الفئة العمرية 25-29 سنة، ثم هبطت النسبة إلى 24.2% لدى الفئة العمرية 20-24 سنة، ثم عاودت النسبة الهبوط، ولكن بشكل طفيف إلى 23.6% عند الفئة العمرية 15-19 سنة، مما يشير إلى وجود علاقة طردية، إذ كلما ارتفع متغير العمر لدى أفراد العينة؛ زادت



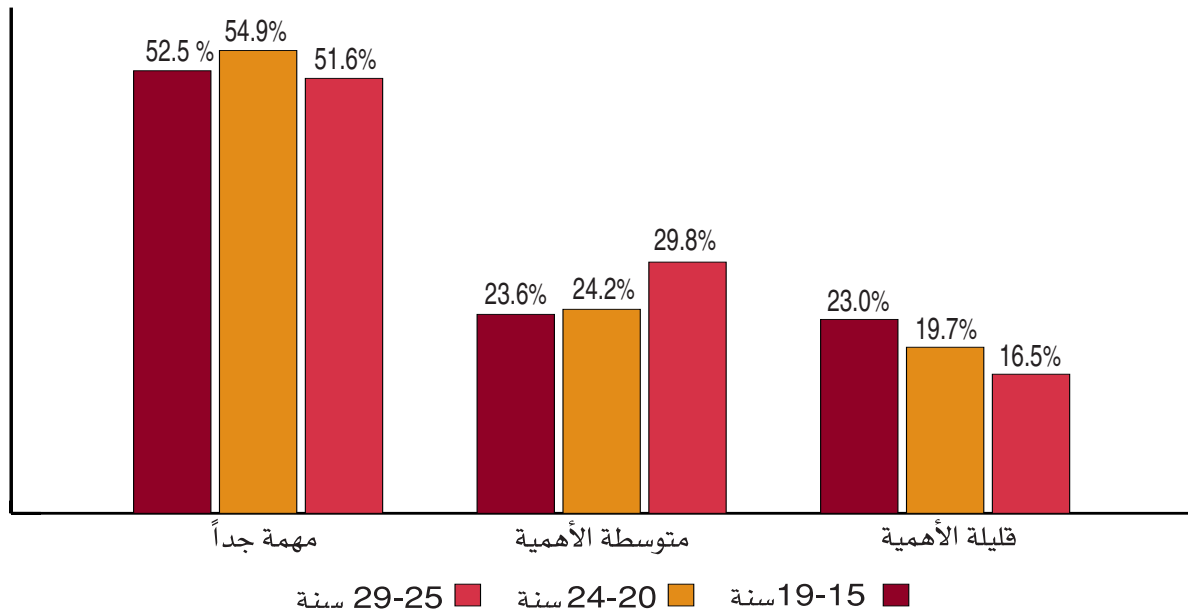
نسبة من يرى أن المشكلة «متوسطة الأهمية». وحول ما إذا كانت زيادة فرص عمل المرأة مسألة «قليلة الأهمية»، فقد أشار إلى ذلك 23% عند الفئة العمرية 15-19 سنة، ثم هبطت النسبة إلى 19.7% عند الفئة العمرية 20-24 سنة، وأخيراً 16.5% عند الفئة العمرية 25-29 سنة، مما يشير إلى علاقة عكسية، إذ كلما ارتفع متغير العمر لدى أفراد العينة، انخفضت نسب من يرون أن المشكلة «قليلة الأهمية».

ويشير الجدول إجمالاً إلى أن أكثر من نصف العينة يرون أن زيادة فرص عمل المرأة مسألة «مهمة جداً»، وهذا يعني مدى الشعور بأهمية مشاركة المرأة في التنمية، وكذلك الإحساس بأن المرأة تواجه صعوبات في مجال فتح آفاق جديدة للعمل، ومن الواضح أن نسبة كبيرة من مختلف الفئات العمرية ترى أهمية توجيه جهود الدولة في الوقت الحاضر والمستقبل القريب لزيادة فرص عمل المرأة.

جدول رقم (2-13) زيادة فرص عمل المرأة حسب العمر

العمر	15-19 سنة		20-24 سنة		25-29 سنة		المجموع	
	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار
مهمة جداً	52.5	551	54.9	576	51.6	542	53.0	1669
متوسطة الأهمية	23.6	248	24.2	254	29.8	313	25.9	815
قليلة الأهمية	23.0	242	19.7	207	16.5	173	19.7	622
غير مبين	0.9	9	1.2	13	2.1	22	1.4	44
المجموع	100%	1050	100%	1050	100%	1050	100%	3150

شكل رقم (2-13) زيادة فرص عمل المرأة حسب العمر





زيادة فرص عمل المرأة حسب الحالة الاجتماعية

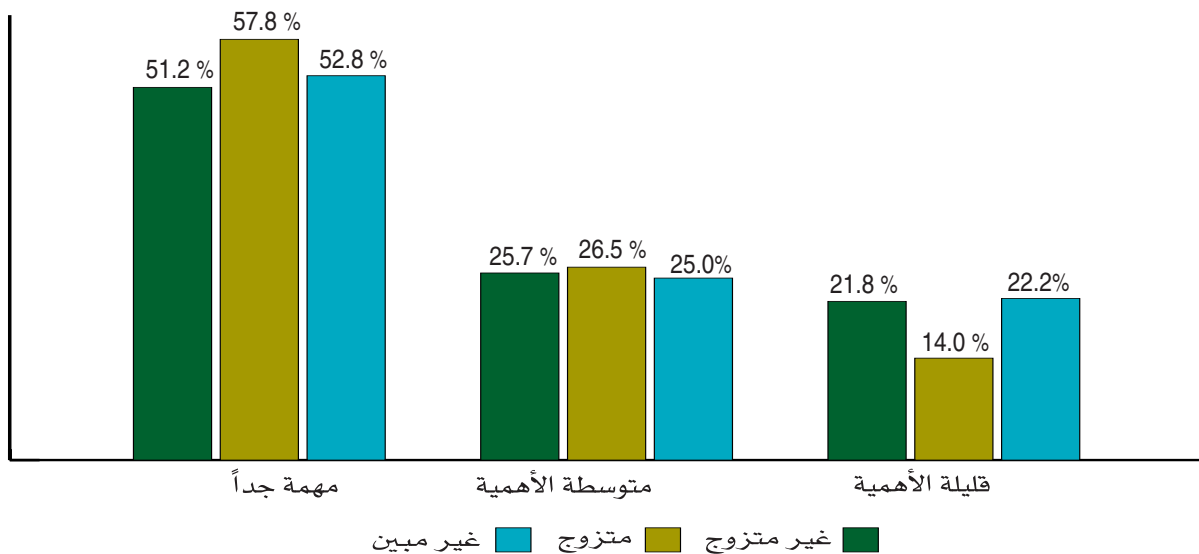
يوضح الجدول رقم (2-14) أن الذين يرون أن زيادة فرص عمل المرأة مسألة «مهمة جداً» ارتفعت نسبتهم بين أوساط المتزوجين إلى 57.8٪، بينما كانت النسبة لدى غير المتزوجين 51.2٪. أما الذين قالوا إن المشكلة «متوسطة الأهمية»، فقد بلغت نسبتهم 26.5٪ من المتزوجين، مقابل 25.7٪ عند غير المتزوجين. ويلاحظ فرق واضح في نسبة من قالوا إن المشكلة «قليلة الأهمية»، إذ أشار إلى ذلك 21.8٪ من غير المتزوجين، بينما انخفضت النسبة إلى 14.0٪ لدى المتزوجين.

ويشير الجدول إجمالاً إلى أن المتزوجين أكثر ميلاً إلى زيادة فرص عمل المرأة وتوجيه جهود الدولة حاضراً ومستقبلاً لها عند مقارنتهم بغير المتزوجين، وإن كانت النسب عموماً متقاربة، وقد يعود اهتمام المتزوجين لدواعٍ اقتصادية، كزيادة أعباء الإنفاق الأسري، ومن ثم الحاجة إلى توفير فرص عمل للزوجات لزيادة دخل الأسرة.

جدول رقم (2-14) زيادة فرص عمل المرأة حسب الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية / مدى الأهمية	غير متزوج		متزوج		غير مبین		المجموع	
	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار
مهمة جداً	51.2	1163	57.8	487	52.8	19	53.0	1669
متوسطة الأهمية	25.7	583	26.5	223	25.0	9	25.9	815
قليلة الأهمية	21.8	496	14.0	118	22.2	8	19.7	622
غير مبین	1.3	30	1.7	14	-	-	1.4	44
المجموع	100%	2272	100%	842	100%	36	100%	3150

شكل رقم (2-14) زيادة فرص عمل المرأة حسب الحالة الاجتماعية





زيادة فرص عمل المرأة حسب المهنة

يوضح الجدول رقم (2-15) أن 65.7% من ربات المنازل، و 64.6% من الذين لا يعملون؛ كانوا أعلى فئتين تريان أن من الأهمية بمكان توجيه جهود الدولة في الحاضر والمستقبل لزيادة فرص عمل المرأة «مهمة جداً»، يليهم الطلاب بنسبة بلغت 52.6%، ثم موظفو القطاع الخاص 51.6%، ثم الموظفون المدنيون 49.8%، وأخيراً الموظفون العسكريون 25.3%، وهي أدنى نسبة في هذا التقييم. أما الإشارة إلى أن المشكلة «متوسطة الأهمية»، فقد ارتفعت نسبة من قال ذلك بين الموظفين العسكريين إذ بلغت 47.3%، بينما انخفضت النسبة إلى 19.2% عند من لا يعملون، يليهم حوالي 23% عند كل من ربات المنازل والطلاب. أما الذين قالوا إن المشكلة «قليلة الأهمية»، فقد انخفضت نسبتهم بدرجة ملحوظة؛ خاصة عند ربات المنازل، ومن لا يعملون وإلى حد ما موظفي القطاع الخاص بينما ارتفعت النسبة عند الموظفين العسكريين والطلبة.

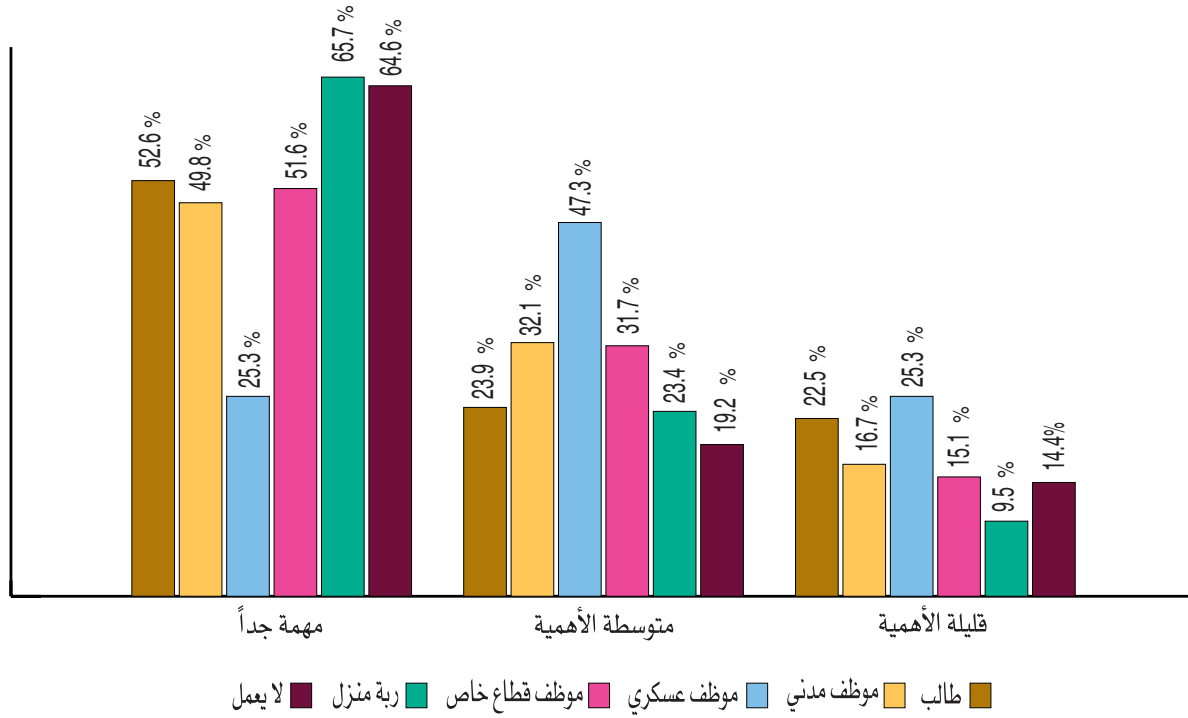
ويشير الجدول إجمالاً إلى أن ربات المنازل، ومن لا يعملون؛ هما أعلى فئتين تريان الأهمية القصوى لزيادة فرص عمل المرأة، وقد يعود ذلك إلى إدراك ربات المنازل لقلة ما هو متاح لهن، مع ضرورة الأخذ في الاعتبار متغير الجنس، كما بينت ذلك نتائج الجدول (2-12)، بينما يبدو أن الذين لا يعملون يؤيدون زيادة فرص عمل المرأة، لأن من المؤكد أن من بينهم نساء يبحثن عن فرص عمل، إضافة إلى الإحساس بأهمية زيادة دخل الأسرة. وقد لوحظ أن الموظفين العسكريين أكثر فئة تعتقد بعدم أهمية زيادة فرص عمل المرأة، الأمر الذي يرجع إلى موقفهم السلبي تجاه المرأة، وهو ما لا حظناه في جداول سابقة.

جدول رقم (2-15) زيادة فرص عمل المرأة حسب المهنة

المهنة مدى الأهمية	طالب		موظف مدني		موظف عسكري		قطاع خاص		ربة منزل		لا يعمل		غير مبين		المجموع	
	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار
مهمة جداً	52.6	981	49.8	272	25.3	23	51.6	96	65.7	90	64.6	175	58.5	31	53.0	1668
متوسطة الأهمية	23.9	446	32.1	175	47.3	43	31.7	59	23.4	32	19.2	52	18.9	10	25.9	817
قليلة الأهمية	22.5	419	16.7	91	25.3	23	15.1	28	9.5	13	14.4	39	15.1	8	19.7	621
غير مبين	1.1	20	1.5	8	2.2	2	1.6	3	1.5	2	1.8	5	7.5	4	1.4	44
المجموع	100%	1866	100%	546	100%	91	100%	186	100%	137	100%	271	100%	53	100%	3150



شكل رقم (2-15) زيادة فرص عمل المرأة حسب المهنة



زيادة فرص عمل المرأة حسب المستوى التعليمي

يوضح الجدول رقم (2-16) أن 56.1% من حملة الشهادة الابتدائية، و 55.6% من حملة شهادة البكالوريوس والدراسات العليا، و 53.2% من حملة الشهادة الثانوية العامة، و 51.2% من حملة الشهادة المتوسطة، يرون أن توجيه جهود الدولة في الوقت الحاضر والمستقبل للعمل على زيادة فرص عمل المرأة مسألة «مهمة جداً»، مع ملاحظة ارتفاع النسبة عند حملة الشهادات الدنيا والجامعية، وانخفاضها قليلاً لدى حملة الشهادات المتوسطة، والثانوية العامة. أما الذين قالوا إن المشكلة «متوسطة الأهمية»، فقد بلغت نسبتهم العامة 25.9% مع تقارب النسب لدى جميع أفراد العينة، وبالنسبة للذين يرون أن المشكلة «قليلة الأهمية»، فقد هبطت نسبتهم العامة إلى 19.7%، مع ملاحظة تفاوت النسب بين أصحاب المستويات التعليمية، فالنسبة 17% عند حملة الشهادة الابتدائية، و 24.9% عند حملة الشهادة المتوسطة، و 19.5% عند حملة الشهادة الثانوية، ثم 13.9% عند حملة البكالوريوس والدراسات العليا.

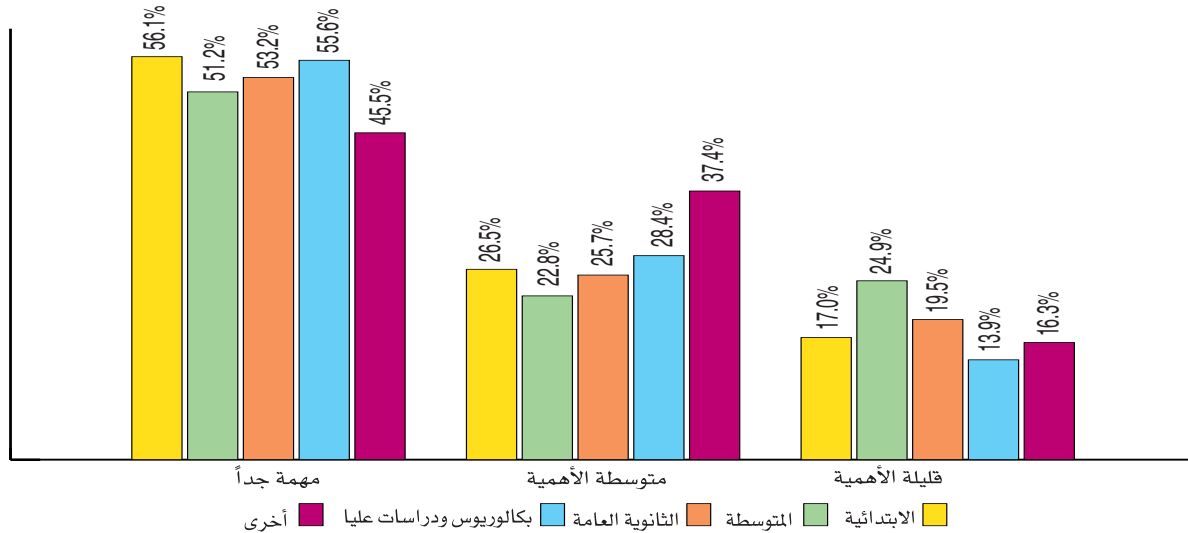
ويشير الجدول إجمالاً إلى أن جميع أفراد الفئات التعليمية المختلفة يرون، وبنسب مرتفعة تتجاوز النصف، الأهمية القصوى لزيادة فرص عمل المرأة، إلا أن تفاوت النسب صعوداً وهبوطاً لا يعطي مؤشراً كافياً لعلاقة منتظمة بين آرائهم ومتغير المستوى التعليمي.



جدول رقم (2-16) زيادة فرص عمل المرأة حسب المستوى التعليمي

مدى الأهمية	المستوى التعليمي		الابتدائية		المتوسطة		الثانوية العامة		بكالوريوس ودراسات عليا		أخرى		غير مبين		المجموع
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	
مهمة جداً	148	56.1	520	51.2	581	53.2	340	55.6	56	45.5	23	53.5	1668	53.0	
متوسطة الأهمية	70	26.5	232	22.8	281	25.7	174	28.4	46	37.4	14	32.6	817	25.9	
قليلة الأهمية	45	17.0	253	24.9	213	19.5	85	13.9	20	16.3	5	11.6	621	19.7	
غير مبين	1	0.4	11	1.1	17	1.6	13	2.1	1	0.8	1	2.3	44	1.4	
المجموع	264	100%	1016	100%	1092	100%	612	100%	123	100%	43	100%	3150	100%	

شكل رقم (2-16) زيادة فرص عمل المرأة حسب المستوى التعليمي



زيادة فرص عمل المرأة حسب المناطق

يوضح الجدول رقم (2-17) وجود تباين طفيف بين المناطق في الرأي حول توجيه جهود الدولة في الوقت الحاضر والمستقبل لزيادة فرص عمل المرأة، خاصة بين من يرون أن زيادة فرص عمل المرأة قضية «مهمة جداً»، إذ أشار إلى ذلك 57.8% في المنطقة الشرقية، و 56.2% في المنطقة الوسطى، و 54.9% في المنطقة الغربية، ثم 50.6% في المنطقة الشمالية، إلا أن النسبة انخفضت بدرجة ملحوظة في المنطقة الجنوبية لتبلغ 45.4% مقارنة بالمناطق الأخرى. وحول ما إذا كانت المشكلة «متوسطة الأهمية»، أشار إلى ذلك ما نسبته 25.9%، وذلك في جميع المناطق، إلا أن النسبة انخفضت قليلاً إلى 22.9% في المنطقة الشرقية، وارتفعت إلى 29.8% في المنطقة الجنوبية. وعما إذا كانت مشكلة زياد فرص عمل المرأة «قليلة الأهمية»، أشار إلى ذلك ما نسبته 19.7% من مجموع أفراد العينة، مع ارتفاع نسبة من قال بذلك في المنطقتين الجنوبية والشمالية لتبلغ 23% و 22.2% على التوالي.



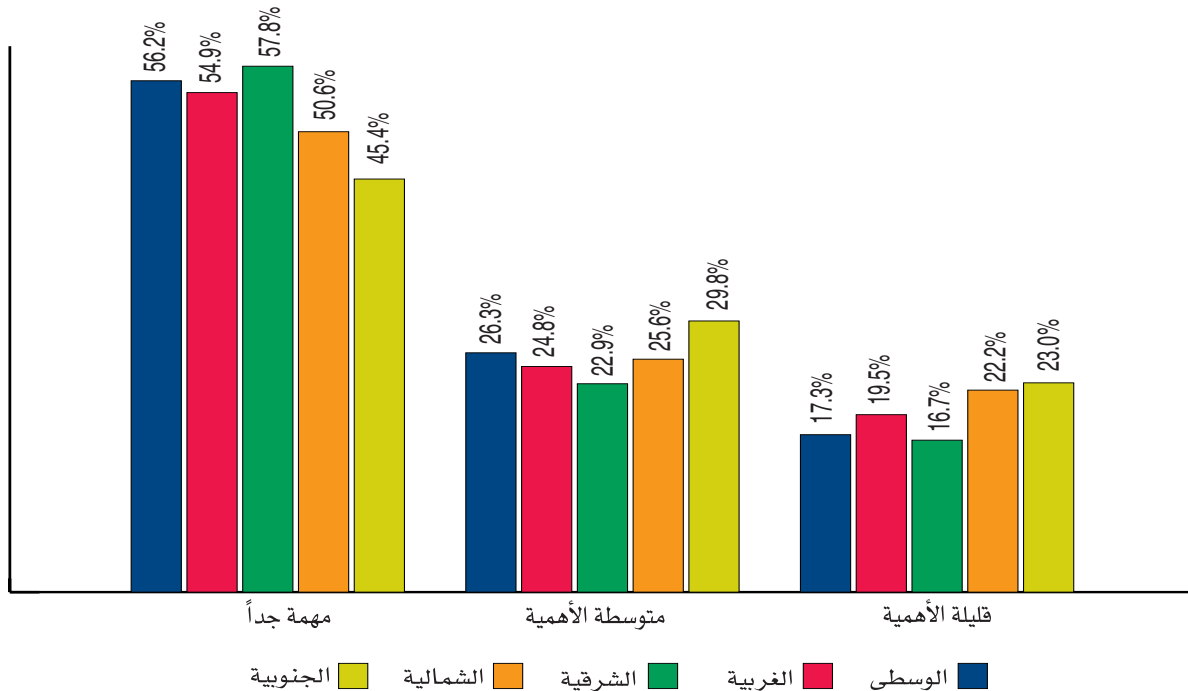
قضايا المرأة وحقوقها .. كما يراها الشباب السعودي

ويشير الجدول إجمالاً إلى وجود تفاوت في الآراء بين المناطق، حيث نلاحظ مثلاً أن أغلب أفراد العينة في مناطق الشرقية، والوسطى، والغربية، يميلون إلى إعطاء المشكلة أهمية كبيرة، بينما نجد حوالي نصف أفراد العينة في المنطقة الشمالية يميلون إلى ذلك، إلا أن النسبة تنخفض في المنطقة الجنوبية بدرجة بسيطة، مما قد يشير إلى أنه ربما توجد في هاتين المنطقتين أولويات أخرى غير عمل المرأة، كزيادة فرص العمل للرجل، على سبيل المثال، أو لأن لهم موقفاً سلبياً من عمل المرأة عموماً.

جدول رقم (2-17) زيادة فرص عمل المرأة حسب المناطق

المنطقة / مدى الأهمية	الوسطى		الغربية		الشرقية		الشمالية		الجنوبية		المجموع	
	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار
مهمة جداً	56.2	354	54.9	346	57.8	364	50.6	319	45.4	286	53.0	1669
متوسطة الأهمية	26.3	166	24.8	156	22.9	144	25.6	161	29.8	188	25.9	815
قليلة الأهمية	17.3	109	19.5	123	16.7	105	22.2	140	23.0	145	19.7	622
غير مبن	0.2	1	0.8	5	2.7	17	1.6	10	1.7	11	1.4	44
المجموع	100%	630	100%	630	100%	630	100%	630	100%	630	100%	3150

شكل رقم (2-17) زيادة فرص عمل المرأة حسب المناطق





الخلاصة:

اتضح من النتائج السابقة أن الإناث أعطين مسألة توجيه جهود الدولة حاضراً ومستقبلاً لزيادة فرص عمل المرأة؛ أهمية كبرى مقارنة بالذكور، وهو أمر متوقع في هذه المسألة تحديداً، إذ إن السؤال يتعلق بالمرأة، مما يعني التأثير الواضح والمتوقع لأثر متغير الجنس في آرائهن، فقد أشارت حوالي 74٪ من الإناث، مقابل 32٪ من الذكور، أن هذه المسألة «مهمة جداً». وحول أثر متغير العمر؛ اتضح أن جميع أفراد العينة ومن مختلف الفئات العمرية في عينة الدراسة يعتقدون، وبنسب مرتفعة، أهمية زيادة فرص عمل المرأة. تبين كذلك، أن المتزوجين أكثر ميلاً للاهتمام بزيادة فرص عمل المرأة مقارنة بغير المتزوجين، وإن كانت النسب عموماً متقاربة، وقد يعود اهتمام المتزوجين بهذه المشكلة لدواعٍ اقتصادية بحتة، كزيادة أعباء الإنفاق الأسري، ومن ثم الحاجة إلى توفير فرص عمل للزوجات لزيادة دخل الأسرة.

اتضح أيضاً أن ربات المنازل، والذين لا يعملون، كانوا أعلى فئتين تريان الأهمية القصوى لزيادة فرص عمل المرأة، وقد يعود ذلك إلى إدراك ربات المنازل لقلة ما هو متاح للمرأة من عمل، مع ضرورة الأخذ في الاعتبار متغير الجنس الذي سبقت الإشارة إليه، بينما يبدو أن الذين لا يعملون يؤيدون زيادة فرص عمل المرأة، لأن من بينهم نساء يبحثن عن عمل. وقد لوحظ أن الموظفين العسكريين أقل الفئات المهنية حماساً لزيادة فرص عمل المرأة، ربما لأنهم يمكنهم ساعات طويلة خارج المنزل ومن ثم رغبتهم ببقاء المرأة في المنزل لرعاية الأطفال والاعتناء بالشؤون الأسرية، أو لأن لديهم موقفاً سلبياً تجاه المرأة، وهو ما لاحظناه في أكثر من جدول.

وحول أثر المستوى التعليمي على رأي أفراد العينة، اتضح أن الجميع، ومن مختلف المستويات العلمية، يرون وبنسب مرتفعة أهمية زيادة فرص عمل المرأة، إلا أن تفاوت النسب صعوداً وهبوطاً لا يعطي مؤشراً واضحاً لوجود علاقة منتظمة بين الرأي في هذه المسألة من ناحية، والمستوى التعليمي من ناحية أخرى.

أشارت الجداول أيضاً إلى تفاوت بين المناطق، حيث اتضح أن أغلب أفراد العينة في المناطق: الشرقية، والوسطى، والغربية، يميلون وبنسب مرتفعة إلى زيادة فرص عمل المرأة، بينما تتخفف نسبة التأييد في المنطقتين الشمالية والجنوبية، ربما بسبب تركيز الشباب في هاتين المنطقتين على أولويات أخرى غير عمل المرأة، أو لأن لهم موقفاً سلبياً من عمل المرأة عموماً.